

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل على الإيرادات المحلية في
الموازنة العامة للدولة في الأردن خلال الفترة (2003-2021)

**The Impact of the Income Tax Law Amendments on Local
Revenues in the State Budget in Jordan During the Period
(2003-2021)**

إعداد

محمد فايز سليم الهروط

إشراف

الدكتور نواف عبدالله الجندي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2023

نفويض

انا محمد فايز سليم الهروط، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات او المنظمات او الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند
طلبها.

الاسم: محمد فايز سليم الهروط.

التاريخ: 2023/01/22.

التوقيع: محمد فايز

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل على الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة في الأردن خلال

الفترة (2003-2021)

وأجيزت بتاريخ 2023 / 1 / 22

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الاوسط	مشرفاً	د. نواف عبدالله الجندي
	جامعة الشرق الاوسط	عضواً داخلياً ورئيساً	أ.د أسماء إبراهيم العمارنة
	جامعة الشرق الاوسط	عضواً داخلياً	د. أيمن منصور خزاعة
	الجامعة الأردنية	عضواً خارجياً	أ.د منصور إبراهيم السعايدة

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي العظيم، الذي أعانني ويسر لي إتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على نبي الرحمة محمد عليه الصلاة والسلام.

بفضل الله تعالى أولاً، ثم فضل أصحاب الفضل، الذين بذلوا الجهد وذلوا الصعاب، ولم يبخلوا بنصحهم، حتى أثمر جهدي هذا، ومن عظيم شرفي أن قدر لهذه الدراسة رعاية كريمة من الدكتور الفاضل الدكتور نواف عبدالله الجندي، والذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فكان نعم المشرف والمشجع، فله مني كل الشكر والتقدير وأدعو الله سبحانه و تعالى بأن يحفظه ويرعاه، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى أعضاء لجنة المناقشة على عظيم فضلهم في قبول مناقشة هذا البحث. كما أتقدم بخالص الجهد والتقدير إلى كل من ساهم وقدم يد المساعدة الكريمة، إخوة، وأصدقاء فجزاهم الله عني كل الجزاء أما من غفلتهم - من غير قصد - لهم مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

الإهداء

إلى أبي

الشامخ بوجه رباني ملؤه الامل، لا سبيل ليأس وطيفك عالم من الطمأنينة، بين عينيك تتجلى

الرجولة، وعلى يمينك كتفاً بكتف تصاحبك الأخوة، خُطاك دربي، وسماك غايتي.

أمي

حُب، يا أرق من الفراشة على الصخرة، واحن من النهر على الروض، وأعلّ من النسيم على الخد.

جدتي

ترحمًا، ورجاء دعوة يفتح لها باب السماء، فتصعد، فتستقر في ظل العرش، ويكون لها ما بعدها

من الجنان.

إلى من أشد به ازري عبد الله.

إلى نصف أمي الغالية حلا.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
الشكر والتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
قائمة الجداول.....	ح.....
قائمة الاشكال.....	ي.....
الملخص باللغة العربية.....	ك.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ل.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة واهميتها

1.1 مقدمة الدراسة.....	2.....
1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3.....
1.3 أهمية الدراسة.....	5.....
1.4 أهداف الدراسة.....	5.....
1.5 أنموذج الدراسة.....	6.....
1.6 فرضيات الدراسة.....	7.....
1.7 محددات الدراسة.....	8.....
1.8 مصطلحات الدراسة.....	8.....

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 أولاً ضريبة الدخل.....	11.....
2.2 الموازنة العامة.....	31.....
3.2 الدراسات السابقة.....	38.....

الفصل الثالث: منهجية الدراسة الطريقة والاجراءات

1.3 مقدمة.....	51.....
2.3 منهجية الدراسة.....	51.....

51	3.3 إجراءات الدراسة.
52	4.3 مصادر جمع البيانات
52	5.3 فترة الدراسة
53	6.3 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
53	7.3 قياس متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

56	1.4 مقدمة
56	2.4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
59	3.4 اختبار التوزيع الطبيعي
62	4.4 اختبار الفرضيات

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

79	1.5 مقدمة
79	2.5 مناقشة النتائج
82	3.5 التوصيات

المراجع

83	أولاً: المراجع باللغة العربية
85	ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
56	البيانات المستخدمة في الدراسة من العام 2003-2021	1-4
57	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وفقاً لجميع فترات الدراسة	2-4
60	اختبار التوزيع الطبيعي	3-4
64	الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	4-4
64	اختبار Kruskal-Wallis لمعرفة الفروق الاحصائية في نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	5-4
66	الإحصاء الوصفي لنسبة نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	6-4
67	نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	7-4
69	الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	8-4
70	اختبار Kruskal-Wallis لمعرفة الفروق الاحصائية في إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	9-4
72	الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	10-4
73	نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	11-4
75	الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	12-4
75	نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق في نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد / مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقاً للتعديلات على	13-4

رقم الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
	قانون ضريبة الدخل	
76	نتائج اختبار شيفيه لاختبار الفروق البعدية في نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل	14-4

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
6	أنموذج الدراسة	1-1

أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل على الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة في الأردن خلال الفترة (2003-2021)

إعداد: محمد فايز سليم الهروط

إشراف: الدكتور نواف عبدالله الجندي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل على الموازنة العامة للدولة في الأردن خلال الفترة (2003-2021) ، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات عن الإيرادات الضريبية للأعوام (2003 - 2021) والتي تم تصنيفها في نسب: (إيرادات ضريبة الدخل الفعلية/ الإيرادات المحلية للدولة، وإيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً/ إيرادات ضريبة الدخل المقررة، وإيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل، وإيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية، وإيرادات ضريبة الدخل على الافراد/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية)، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، وتحليل بيانات القوائم المالية من خلال برنامج SPSS، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية مثل مقاييس الإحصاء الوصفي، واختبار الاعتدالية، واختبار التباين الأحادي One-way ANOVA واختبار Kolmogorov-Smirnov.

وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة، وعلى نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديد الأسباب لتبديل القوانين المالية بشكل دقيق ومتابعة مدى تحقيق الأهداف المذكورة في الأسباب الموجبة للتعديل بعد مرور فترة على تطبيق القانون المعدل. الكلمات المفتاحية: الضريبة، ضريبة الدخل، قانون ضريبة الدخل، الموازنة العامة، الأردن.

The Impact of the Income Tax Law Amendments on Local Revenues in the State Budget in Jordan During the Period (2003-2021)

Prepared by: Muhammad Fayez Salim Al-Harout

Supervision: Dr. Nawaf Abdullah Al-Jundi

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of the income tax law amendments on the state budget in Jordan during the period (2003-2021). Actual/domestic revenues of the state, income tax revenues actually achieved/assessed income tax revenues, income tax revenues on companies/income tax revenues, income tax revenues on employees/actual income tax revenues, income tax revenues on individuals/actual income tax revenues), Where the descriptive analytical approach was adopted, and the data of the financial statements were analyzed through the SPSS program, in addition to the use of statistical methods such as descriptive statistics measures, moderation test, One-way ANOVA test and Kolmogorov-Smirnov test.

The study reached several results, most notably: There is a statistically significant effect of the income tax law amendments on the income tax/domestic revenue ratio of the state, and on the income tax/total income tax revenue ratio.

The study recommended the need to accurately determine the reasons for changing the financial laws and follow up the extent to which the goals mentioned in the reasons for the amendment are achieved after a period of time has passed since the application of the amended law.

Keywords: tax, income tax, income tax law, public budget, Jordan.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأهدافها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أنموذج الدراسة

6-1 فرضيات الدراسة

7-1 منهجية الدراسة

8-1 حدود الدراسة

9-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر الضرائب بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص احد اهم الموارد المالية للكثير من الدول وخاصة الفقيرة في مواردها الطبيعية ، وتشكل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسية لتمويل الموازنات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل موازنة الولايات المتحدة مثلاً 92%، وفي جنوب افريقيا 90% اما في الهند فبلغت 70% كما تستخدمها الدول لتشجيع النشاط الاقتصادي (مسودة والمفمح، 2014) ، وتختلف الدول فيما بينها من حيث العبء الضريبي الذي تفرضه على مواطنيها ومؤسساتها الاقتصادية، ففي الدول الغنية في مواردها الطبيعية مثل دول الخليج العربي التي لم تكن اغلبها تفرض ضريبة على دخول مواطنيها، وان وجدت في بعضها فأنها تشكل مساهمة بسيطة في مواردها المالية، وقد ارتبط مفهوم ضريبة الدخل بالجبرية او الاكراه أي ان المكلفين يقومون بدفعها مرغمين الامر الذي أوجد مفهوم التهرب الضريبي.

تشكل الضرائب احد اهم ادوات السياسة المالية للدول، وتقسم الضرائب في الأردن الى ضريبة الدخل والتي تفرض على كافة اشكال الدخول والارباح التي تتحقق للمكلف ضمن شروط وضوابط قانونيه تكون واضحة ومحددة عادة، وضريبة المبيعات، وضريبة المعاملات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية(النمر، 2017) وتمنح التشريعات الضريبية استثناءات محددة تسمى اعفاءات ضريبية تختلف في انواعها ومبرراتها من دولة لأخرى، وهي بذلك ترتبط بشكل وثيق بمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، وتعمل الدول عادة على مراجعة تشريعاتها الضريبية

وتعديلها كلما لزم، بحيث تساعد هذه التشريعات على تحقيق الأهداف المنشودة من فرض الضريبة، وقد اشارت دراسة (الحمدي، 2017) الى ان هناك دراسة اعدت من قبل مدير عام ضريبة الدخل عام 2013 تشير الى انخفاض حصيله الإيرادات من ضريبة الدخل الامر الذي يستوجب على الدولة معالجة أسباب هذا الانخفاض، وذلك من خلال تعديل قانون ضريبة الدخل ودراسة التعديلات التي أجريت سابقاً على القانون، وإصدار قانون يسد الثغرات التي يتبين انها كانت سبباً في خفض حصيله الإيرادات من ضريبة الدخل، و لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل على إيرادات الموازنة العامة للدولة من ضريبة الدخل خلال العدين الأخيرين في الأردن.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن مفهوم ضريبة الدخل يستحوذ على اهتمام كافة الجهات في المجتمع مشرعين، ومكلفين، وجهات تنفيذية وذلك بسبب الدور المركزي لضريبة الدخل في تأمين الإيرادات اللازمة للدولة للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، ودورها في تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل عام في المجتمع، وتتمتع الإيرادات الضريبية بأهمية بالغة بغض النظر عن أهميتها النسبية سواء كمبلغ او نسبة من حجم الموازنة العامة لأنها تعبر عن مدى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها من احد مواردها الذاتية، ونظراً لأهمية ضريبة الدخل كمورد مالي لخزينة الدولة في الأردن حيث شكلت الإيرادات الضريبية في عام 93.8% من الإيرادات العامة للدولة ، منها 71.5 % من إيرادات الضرائب على السلع والخدمات، و22.3% من إيرادات الضرائب على الدخل والارباح(وزارة المالية، الحساب الختامي لعام 2020)، وهناك اجماع بين علماء المالية العامة على ان الإيرادات الضريبية تشكل اهم مصادر تمويل النفقات العامة للدول (الخطيب، 2006) وفي ظل

الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت فيها المنطقة في اول عقدين من هذا القرن، وتوقف بعض الدول الداعمة للمملكة الأردنية الهاشمية اقتصادياً عن ذلك او تخفيض بعضها لحجم المساعدات المقدمة للأردن، الامر الذي زاد من اهمية الإيرادات الضريبية كمورد رئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير التعديلات التي أجريت على قانون ضريبة الدخل خلال الفترة من عام 2003 - 2021 في الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة ونسبة الالتزام الإجمالي في تحصيل الضريبة المقدره، وبشكل اكثر تحديد يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الاول: هل اثرت التعديلات على قانون ضريبة الدخل على مساهمة إيرادات

ضريبة الدخل الإجمالية في الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة.

السؤال الرئيسي الثاني: هل أثرت التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة تحصيل ما

يتم تقديره من إيرادات الضريبة من الإيرادات الضريبية المتعددة في قانون الموازنة العامة

للدولة.

السؤال الرئيس الثالث: هل اثرت التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسب الإيرادات

الفرعية لضريبة الدخل إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل ويتفرع عن السؤال الرئيس الثالث

الاسئلة الفرعية التالية.

السؤال الفرعي الاول: هل أثرت التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إجمالي

إيرادات ضريبة الدخل على الشركات المساهمة الى إجمالي إيرادات الضريبة الدخل.

السؤال الفرعي الثاني: هل أثرت التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات

ضريبة الدخل على المستخدمين الى إيرادات ضريبة الدخل.

السؤال الفرعي الثالث: هل أثرت التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات

ضريبة الدخل على الأفراد الى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل.

1.3 أهمية الدراسة

تأتي أهمية إعداد هذه الدراسة من أهمية دور ضريبة الدخل في دعم الموازنة العامة ، ودورها التنموي في دفع عجلة الاقتصاد، وخاصة في الأردن، حيث تشكل الإيرادات المحلية والضريبة بشكل خاص الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة، وتحاول الدولة اجراء تعديلات على التشريعات الضريبية لتحسين مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة، وتقليل العجز في الموازنة العامة، وتقليل التهرب الضريبي، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر إيرادات ضريبة الدخل في التعديلات التي أجريت على قانون ضريبة الدخل على مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم ضريبة الدخل وأهميتها وأنواعها وغاياتها، والتعرف إلى أهم التعديلات التي طرأت على قانونها خلال العقدين الاخيرين وأثر هذه التعديلات على إيرادات الموازنة العامة للدولة من ضريبة الدخل، والإيرادات الفرعية لضريبة الدخل، ويمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1. التعرف على أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الإيرادات الضريبية

الفعلية في الموازنة العامة للدولة من ضريبة الدخل.

2. التعرف على اثر التعديلات على قانون ضريبة على نسبة ضريبة الدخل المحصلة فعلياً

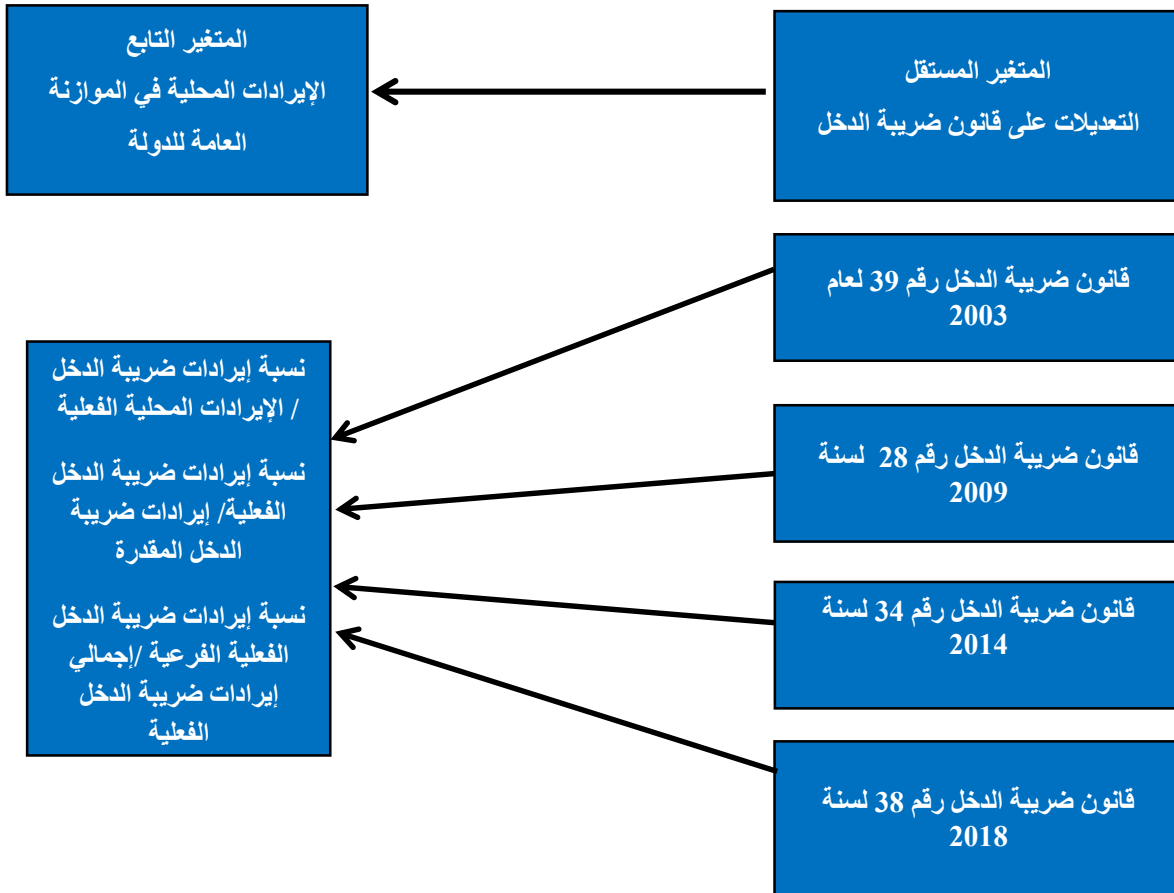
الى ضريبة الدخل المقدره في الموازنة العامة(نسبة الالتزام الاجمالي) .

3. التعرف على اثر التعديلات على ضريبة الدخل على الإيرادات الفرعية لضريبة الدخل وهي

الضريبة على الشركات المساهمة والضريبة على المستخدمين والضريبة على الافراد.

1.5 أنموذج الدراسة

يبين الشكل ادناه أنموذج الدراسة.



الشكل 1.1: أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على دراسات (النمر، 2017) (الحمدي، 2017).

1.6 فرضيات الدراسة

تتضمن الدراسة اختبار الفرضيات التالية للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها:

الفرضية الرئيسية الأولى HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$

للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات

المحلية الفعلية في الموازنة العامة للدولة.

الفرضية الرئيسية الثانية HO2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$

للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات

الضريبية المقدر.

الفرضية الرئيسية الثالثة HO3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$

للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الفرعية الفعلية لضريبة الدخل إلى

إجمالي الإيرادات الضريبية الفعلية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى HO3.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

معنوية $\alpha \geq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل

الفعلية على الشركات المساهمة العامة إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

الفرضية الفرعية الثانية HO3.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

معنوية $\alpha \geq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل

الفعلية على المستخدمين إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

الفرضية الفرعية الثالثة HO3.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

معنوية $\alpha \geq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل

الفعلية على الأفراد إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

1.7 محددات الدراسة

واجهت الدراسة محددًا واحدًا وهو قلة الدراسات العملية التي أتمدت على البيانات المالية

الفعلية والمقدرة في ظل سريان أكثر من قانون من قوانين ضريبة الدخل.

1.8 مصطلحات الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المصطلحات التالية

القوانين ذات الصلة بالدراسة:

قانون ضريبة الدخل: هو القانون الذي يحكم علاقة الدولة بالمكلفين بدفع ضريبة الدخل خلال

فترة معينة، ويبدأ نص القانون في مادته الأولى باسم القانون وهل هو قانون جديد أم معدل

لقانون ساري المفعول متبوعاً بسنة صدوره، وتاريخ بدء العمل به. (وزارة المالية، القانون

رقم 39 لسنة 2003)

التعديلات على قانون ضريبة الدخل: هي التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل

خلال السنوات (2003-2021) وتشمل:

القانون رقم 39 لسنة 2003، وتم العمل به اعتباراً من 2003/4/30.

القانون رقم 28 لسنة 2009، وتم العمل به اعتباراً من 2010/10/1

القانون رقم 34 لسنة 2014 والذي بدأ العمل به اعتباراً من 2015/1/1.

القانون رقم 38 لسنة 2018 والذي بدأ العمل به اعتباراً من 2019/1/1.

الإيرادات الضريبية الفعلية: هي مجموع إيرادات ضريبة الدخل المحصلة خلال السنة المالية كما هو وارد في الحساب الخاص بكل عام.

الإيرادات الضريبية المقدرة: هي مجموع إيرادات ضريبة الدخل المقدرة حسب قانون الموازنة العامة لكل عام.

إيرادات ضريبة الدخل الفعلية من الشركات: هي مجموع إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً من الشركات كما هو وارد في الحساب الختامي للدولة.

إيرادات ضريبة الدخل الفعلية للمستخدمين: هي مجموع إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً من المستخدمين كما هو وارد في الحساب الختامي للدولة.

إيرادات ضريبة الدخل الفعلية من الأفراد: هي مجموع إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً من الأفراد كما هو وارد في الحساب الختامي للدولة.

الإيرادات المحلية الفعلية للدولة: هي مجموع إيرادات الدولة المحصلة فعلياً من المصادر الداخلية وتشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

نسبة الإنجاز الإجمالي: هي الإيرادات الضريبية المحصلة فعلياً كما هو وارد في الحساب

الختامي للدولة إلى إيرادات ضريبة الدخل المقدرة فعلياً في قانون الموازنة العامة لنفس

الفترة المالية.

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 ضريبة الدخل

2.2 الموازنة العامة

3.2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 أولاً ضريبة الدخل

تعتبر ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الأخرى مكوناً أساسياً للنظام الضريبي الذي يساعد بشكل كبير على تزويد خزانة الدولة بالموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها المالية، بالإضافة إلى اعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية التي لها تأثير كبير على صياغة السياسات المالية للعديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية، وذلك لاعتمادها الشديد على الإيرادات الضريبية المتأتية من تطبيق جميع القوانين التي تنظمها.

يُعرف النظام الضريبي بأنه صياغة وترجمة عملية للسياسات المالية للدول من أجل تحقيق الغايات التي ترغب الدولة في تحقيقها وللضريبة علاقة وثيقة بالنظام السياسي والاجتماعي للدولة، وتختلف أغراضها وأهدافها وطرق جمعها، وتعتبر المحاسبة الضريبية فرع من فروع المحاسبة يعتمد على إعداد البيانات المالية وتحديد القاعدة الضريبية للمكلف، لتحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون ضريبة الدخل (حداد وبني رشيد 2010).

تعتبر الضرائب بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص من أهم المؤثرات والمحددات في الحياة الاقتصادية والمالية العامة (Rosen, 2007).

تكمن أهمية الضرائب في أنها تسمح للدولة بالوفاء بواجباتها تجاه بناء المجتمع، فإذا نظرنا إلى ميزانية أي دولة، سنجد أن هناك بنداً مهماً وهو الإيرادات الضريبية وكما يشكل الدخل العنصر الأكثر أهمية في الإيرادات الضريبية، لذلك أصبح من الضروري للدولة أن تسن تشريعات ضريبية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التشريع المالي الذي ينظم السياسة المالية للدولة، وتعرف الضريبة بانها

اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر محدد وذلك بهدف ضمان تمويل الاعباء العامة للدول (قديري، 2011).

تعتبر الضرائب بجميع أنواعها من أهم مصادر الإيرادات الحكومية الأساسية، والتي تستخدم في الإنفاق لتحقيق التقدم والازدهار، خاصة في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، لذا فإنها تلعب دوراً هاماً في تخفيف الضغط على دافعي الضرائب، واعتبارها مساهمة تهدف إلى تحقيق الولاء الاجتماعي بين أعضائها وسعيًا لتحقيق أهداف الدولة المنشودة (نور وآخرون، 2003).

نظراً لأهمية قانون ضريبة الدخل وتأثيره المباشر على العديد من فئات المجتمع، ونظراً لسعي الدولة لتحقيق الأهداف الضريبية الرئيسية المتمثلة في وفرة الدخل والعدالة الضريبية والتدخل لتحقيق أهداف اجتماعية وأهداف اقتصادية متعددة تتمثل في إعادة توزيع الثروة وتوجيه الاستثمار وأهداف أخرى، سعت الحكومة لإصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي، وأهمها قانون ضريبة الدخل.

1.1.2 مفهوم ضريبة الدخل

تعرف الضريبة على أنها مساهمة الزامية للدولة مستحقة على الأفراد او الشركات لتغطية احتياجاتها ولتضمن مستوى معيشة كريم لأفرادها كما يعتبر دفع الضرائب تجسيد لأوامر الدولة، حيث انها تعتبر حق على المواطنين للمشاركة في تمويل الدولة والمساعدة في التنمية الوطنية (Juhand, et. al, 2019).

ويمكن تعريفها بأنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة او احدى الهيئات المحلية فيها جبراً ويتم تحصيله من المكلف بشكل نهائي بحيث يكون دون مقابل وذلك وفق قانون او تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق الاهداف

الاقتصادية التي تسعى الدولة للوصول اليها (أبو نصار، 2003)، كما تعتبر الضرائب المورد الاساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة وان طبيعة الضرائب واهدافها قد تتطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية وتطور الجانب الاجتماعي (العزاوي، 2010).

لقد كانت الضريبة في العصور الوسطى مجرد وسيلة لتغطية نفقات الاقطاعيين او جزية يقدمها الشعب للأمرء وبعدها ظهر مفهوم جديد للضريبة وهو أن الضريبة إذ تصيب الملكية الفردية لا ينبغي ان تفرض الا مقابل خدمات تؤديها الدولة للأفراد، وبعد ظهور الافكار الاشتراكية ظهرت للضريبة وظيفة اقتصادية واجتماعية بالإضافة الى وظيفتها المالية فهي الان تتخذ كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية واداة لمعالجة الركود الاقتصادي والتضخم النقدي ووسيلة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي (دراز، 2007)

ينصب تركيز معظم الباحثين على اتجاهين، يشير الاتجاه الأول إلى التعريف التقليدي للضريبة على أنها "التزام نقدي يجب على الفرد دفعه للدولة وفقاً للمعايير التشريعية وبصفة نهائية بغرض تغطية النفقات العامة بدون مقابل، وتعرف الضريبة على انها هي "مبلغ مالي يتم تحصيله من القطاع الخاص لدعم الحكومة"، وبالتالي فإن التعريف التقليدي هنا ينظر إلى الضريبة كوسيلة لجمع الأموال بحيث أن تدفع الخزينة العامة التزاماتها دون أن يكون لها أهداف أخرى، اما لاتجاه الثاني من يعرف الضريبة وفقاً للمفهوم الحديث على أنها خصم نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حسب طاقاتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية النفقات العامة وتحقيق دخل ، كما ان الضرائب تعرف على انها مبلغاً يتم دفعه جبراً للدولة، وهي ليست جزية، وتفرض بشكل محدد مسبقاً، دون مقابل، وذلك من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة. والتعريف الحديث يزيد على التعريف التقليدي بأن سعى الدولة إلى جني أموال

دافعي الضرائب هو ليس الهدف الوحيد، ولكن هناك أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى (مساعدة، 2011)، وفي تعريف آخر، عرفت الضريبة بأنها اقتطاع سيادي للسلطات العامة لتحقيق أغراض عامة وتوزيع أعبائها وفق القدرة الضريبية للمعنيين بدفعها، وهي أيضاً مساهمة نقدية تُفرض على الأشخاص والمؤسسات والسلع لدعم الإنفاق العام دون أن يكون لهذه المساهمة أي مقابل واضح (العمر، 2002).

ويتضح مما سبق بان الضريبة كانت ولا تزال العامل الأساسي في تمويل الميزانية العامة، وان الموضوع الضريبي يهم العديد من قطاعات المجتمع إذ انه يتعلق بقطاع الاسرة وقطاع الاعمال والاقتصاد والاستثمارات والقطاع الحكومي وعلى مستوى قطاع الأسرة، يهتم الأفراد بالضريبة لما لها من تأثير على مستوى معيشتهم، وحجم مدخراتهم، وعدد ساعات العمل، إما بالزيادة أو النقصان، وعلى مستوى الأعمال يكون للاستثمار التأثير على حجم الأرباح وتوجيهه نحو مجال معين وكيفية الاستفادة من الحوافز في مجال الإعفاءات الضريبية.

2.1.2 خصائص ضريبة الدخل

إن الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الاشخاص والشركات، ولا يمكن أن تكون الضريبة عينية، حتى في حال قامت الدولة بالحجز او مصادرة أموال المكلف الذي امتنع عن دفع الضريبة الا انه يتم مصادرته لبيع بالمزاد العلني فتأخذ الدولة قيمة الضريبة نقداً وإذ ما تبقى شيء يعاد الى المكلف الذي تمت مصادرة املاكه، ويتم تسديد الضريبة بصفة نهائية، حيث لا يستطيع دافع هذه الضريبة استردادها حتى لو لم ينتفع من خدماتها، كما وتُدفع الضريبة بدون مقابل أو منفعة محددة، حيث أنه عندما يدفع المواطن الضريبة لا يتوقع الحصول على خدمة مباشرة، بل يدفعها كمساهمة منه في الدول التي تتحمل مصاريفها ذات الفائدة لجميع المواطنين، وتحقق

الضريبة أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية. تستخدم الدولة الضريبة كأداة مهمة لها تأثير مباشر وفعال على جميع مجالات الحياة في المجتمع. (أبو نصار، 2021)

3.1.2 مراحل تطور النظام الضريبي في الاردن

يختلف النظام الضريبي من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن الهدف الرئيسي لأي نظام ضريبي هو تحقيق الأهداف التي يقوم عليها النظام. وهي تتغير حسب التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض لمراحل التطور التاريخي للنظام الضريبي في الأردن، حيث صدر قانون ضريبة الدخل الأول في الأردن في 1 نيسان 1933، والذي اقتصر على الدخل المتأتي من القطاعين العام والخاص للأجور والرواتب، وفي عام 1945 صدر القانون رقم (26) الذي تضمن توسيع نطاق الضرائب على دخل كل شخص من أرباح أي تجارة أو مهنة أو صناعة، ونص هذا القانون على الأسس الفنية والقانونية للضريبة ، وفي عام 1951، بعد توحيد الضفتين، صدر القانون الانتقالي رقم 51 لسنة 1951، والذي تم بموجبه إنشاء دائرة ضريبة الدخل كبديل لإدارة ضريبة الدخل بوزارة المالية، وفي عام 1964 صدر قانون الضرائب الأساسية ليشمل جميع أشكال الدخل الخاضع للضريبة والدخل المعفى منها، وفي عام 1982 بعد الانتعاش الاقتصادي في الأردن، ظهرت الحاجة إلى تطوير قانون الضريبة لمواكبة النمو الملحوظ الذي شمل جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث سن قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم 34 لسنة 1982 والذي اعتمد مبدأ التقدير الذاتي كأساس لتصفية الضريبة وفئاتها، واعتبر هذا القانون بمثابة نقلة حضارية. (نور وآخرون، 2016)

عام 1985 صدر القانون الدائم رقم 57 لسنة 1985 والذي تم تطبيقه في ذلك العام والذي

منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للمكلفين، وفي عام 1989، صدر القانون الانتقالي رقم (4)

لسنة 1989 والذي تضمن تعديلات على القانون الدائم رقم 57 لعام 1985، والتي تم تطبيقها على عامي 1989 و 1990، وتم تطبيق الإصلاحات الواردة فيه اعتباراً من عام 1991، وفي عام 1995 صدر قانون بتعديل القانون الدائم رقم 57 لسنة 1985 المسمى القانون رقم 14 لسنة 1995 ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1996/1/1، وكان الغرض منه هو تشجيع الاستثمار بشكل رئيسي من خلال توسيع قاعدة قبول المصروفات ومنح إعفاءات مجزية وخفض معدلات الضرائب.

خلال عام 2001 صدر تعديل القانون رقم 25 لسنة 2001، ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من 2002/1/1، وفي عام 2003 صدر القانون المعدل رقم 39 لسنة 2003، ويسمى هذا القانون (قانون معدل لضريبة الدخل لسنة 2003) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985 وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد يعمل به اعتباراً من 2003/1/1 وتم تطبيقه اعتباراً من 2003/5/1، وفي عام 2009، صدر القانون الانتقالي رقم 28 لسنة 2009، والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 2010/1/1، وفي عام 2014 صدر القانون المعدل رقم 34 لسنة 2014 وبدأ العمل به في عام 2015، وفي عام 2018 صدر القانون المعدل رقم 38 لسنة 2018 ونفذ في 2019.

ويظهر مما ورد باعلاه كثرة التعديلات التي أجريت على قانون ضريبة الدخل منذ نشأة

الدولة الأردنية وأن كانت بوتيرة اعلى في الفترة اللاحقة لعام 1982م.

4.1.2 التعديلات على قانون ضريبة الدخل

يرتبط النظام الضريبي ارتباطاً مباشراً بالإيرادات الضريبية، لذلك يجب أن يكون النظام

الضريبي كفوفاً وفعالاً للمساهمة في إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة، ويرى (صالح، 2007) أن

النظام الضريبي يقوم على ثلاثة محاور:

- المحور الأول: المحور التشريعي الذي يمثل قوانين الضرائب والقواعد المنظمة للقطاع الضريبي.

- المحور الثاني: المحور الفني التنظيمي والذي يمثل القواعد والإجراءات التي توضح وتنظم عملية تقدير وتحصيل الضرائب المستحقة.

- المحور الثالث: المحور التنفيذي، ويمثل المصلحة الضريبية التي تطبق القانون وتنفذ السياسات الضريبية من خلال التقييم والتحصيل والرقابة.

1.4.1.2 قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003

تاريخياً تم إنشاء دائرة ضريبة الدخل عام 1951، ونفذت أعمالها بموجب القانون رقم (50) لسنة 1950، ومنذ ذلك الحين خضع التشريع الضريبي لتعديلات عديدة بهدف تطويره ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وسد الثغرات التي نشأت نتيجة التطبيق، كذلك صدر عام 2003 تماشياً مع تعديل القانون رقم 39 لسنة 2003 بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم 57 لسنة 1985، حيث مر التشريع بمراحل عديدة من التطوير قبل أن يصل إلى حالته في ذلك الحين، كما تم إجراء العديد من التعديلات على قانون ضريبة الدخل بهدف خلق مناخ استثماري ملائم يتسم بالشفافية والوضوح مع الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. (الموقع الرسمي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات)

تضمن البند (3) من الفقرة (أ) من القانون المؤقت رقم (39) لسنة 2003 مصادر الدخل الخاضع للضريبة بموجب التعديل وهي "الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة وأرباح العوائد والأرباح الناشئة عن المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة، أما الفوائد والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات

الإقراض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها، إلا أن النص كان في القانون الأصلي رقم (57) لسنة 1985 "الفوائد والخصميات والعمولات بما في ذلك الفوائد والخصميات وفروقات العملة والعمولات التي تتقاضاها البنوك المرخصة والشركات المالية والصرافون المرخصون وشركات التأمين والوساطة في الأسواق الأردنية لتداول الأوراق المالية على خدماتها وتسهيلات عملائها".

وفي ظل سريان هذا القانون تم دمج دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في دائرة واحدة اندماجاً إدارياً اعتباراً من 2004/8/16 بموجب القانون المعدل لكل من قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4672 تاريخ 2004/8/16 تحت اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

2.4.1.2 القانون المؤقت رقم (28) لسنة 2009

انسجاماً مع المنطق الاقتصادي عملت الحكومة الأردنية ومع بداية التباطؤ الاقتصادي في سنة 2009 على تقديم تحفيزات ضريبية للأفراد وللشركات على حد سواء، وذلك من خلال إصدار قانون ضريبة دخل مؤقت في تلك السنة، وبدأ العمل به من بداية سنة 2010 عوضاً عن القانون رقم (57) لسنة 1985. وقد اشتمل القانون الجديد على تخفيضات على نسب الضريبة على الأفراد والشركات بمختلف أنواعها بما في ذلك البنوك وشركات الاتصالات.

لقد جاء هذا القانون ليُلغى القانون رقم 39 لعام 2003 وتعديلاته على أن يتم فرض الضريبة والضريبة المضافة ومنح الخصم التشجيعي ويعمل به اعتباراً من 2010/01/01م، حيث حمل الكثير من التعديلات عما كان في السابق، وأهم التعديلات التي وردت في هذا القانون ما يلي:

أ- الإعفاءات

أصبح الإعفاء الشخصي للمكلف 12000 دينار وكما أصبح الإعفاء العائلي 24000 دينار (للمكلف ومن يعيل مهما كان عدد المعالين) ولم يعد يؤخذ بعين الاعتبار الزوجة والأولاد والإعالات وإعفاء الجامعة وإيجار السكن والاستشفاء والأمراض المستعصية وفوائد قرض السكن ومساهمة المستخدم.

ب- الشرائح الضريبية

حيث أصبح استيفاء الضريبة عن الدخل الخاضع للشخص الطبيعي حسب الشرائح التالية (عن كل دينار من الـ 12000 دينار الأولى 7%، والتالية 14% عن كل دينار يليها)، كما أصبح استيفاء الضريبة عن الدخل الخاضع للاعتباري حسب الشرائح التالية:

(24% على شركات الاتصالات الأساسية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية، 30% على البنوك، 14% على جميع الأشخاص الاعتباريين عدا شركات الاتصالات الأساسية وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية والبنوك)، بالإضافة إخضاع ما زاد على 4000 دينار من الراتب التقاعدي الشهري للضريبة، ومحاسبة شركات التضامن والتوصية البسيطة عن الدخل الخاضع مباشرة حسب الشريحة الضريبية دون توزيع الدخل الصافي على الشركاء حسب حصصهم في رأس المال، كما تم إلغاء ضريبة الخدمات الاجتماعية، وتعديل مسمى كشف التقدير الذاتي ليصبح الإقرار الضريبي، وتعديل الفئات الملزمة بتقديم الإقرار الضريبي.

إن قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 يتضمن عدة جوانب ايجابية تساهم في تشجيع الاستثمار، إذ تم إدخال تعديلات على نسب ضريبة الدخل المقطعة على القطاعات

الاقتصادية والأفراد اعتباراً من بداية العام 2010، وبموجب هذا القانون يتم تخفيض الضريبة على البنوك والشركات المالية من 35% إلى 30% مع إلغاء الاستثناءات الأخرى كافة، وتحديد نسبة الاقطاع لقطاعات الصناعية والتجارية 14% و 24% لشركات الاتصالات الأساسية وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة والتأمين والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي، كما أن القانون تضمن إعفاء النشاط الزراعي لجميع الأشخاص الطبيعيين وإعفاء أول 75 ألف دينار من النشاط الزراعي للشخص الاعتباري، كما تضمن القانون إعفاء أرباح الأسهم وأرباح الحصص التي يوزعها مقيم، سواء كانت هذه التوزيعات لشخص مقيم أو غير مقيم في المملكة وإعفاء الأرباح الرأسمالية المتحققة داخل المملكة باستثناء الأرباح على الأصول الخاضعة للاستهلاك، وفيما يتعلق بالأفراد، ينص القانون أن أول 24 ألف دينار من دخل الفرد الأسرة لا تخضع الضريبة الدخل.

على الرغم من تخفيض نسب الضريبة، إلا أن تلك التخفيضات انعكست على شكل الارتفاع في حصيللة الإيرادات الضريبية للدولة ولم تتخفص كما كان يتوقع البعض، إذ إن متابعة تطور حجم الإيرادات الضريبية خلال المدة 2007-2014 تبين أن الإيرادات الضريبية سجلت نمواً مستمراً لترتفع من 2.47 مليار دينار في عام 2007 إلى 4.04 مليار في عام 2014 وبنسبة نمو سنوي مقداره 7.3% في المتوسط، وقد شكلت الإيرادات الضريبية نسبة 69% من الإيرادات المحلية خلال المدة 2007 - 2014 مع ملاحظة وجود استقرار في هذه النسبة (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، 2016).

وبعد تعديل قانون ضريبة الدخل بالقانون المؤقت رقم 28 لسنة 2009 ومن أهم الأهداف التي نص عليها القانون تشجيع الاستثمار، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع التنافسي للاقتصاد

الأردني، وتحسين الإطار القانوني للنظام الضريبي وتحسين عدالة النظام الضريبي، ومعالجة التهرب الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية.

1.2.4.1.2 مصادر الدخل الخاضعة للضريبة بموجب القانون رقم 28 لعام 2009

تم بموجب المادة (3) من القانون إضافة بعض التعديلات لمصادر الدخل الخاضعة للضريبة ، حيث تم بموجب هذه المادة الفقرة (ج) إخضاع دخل المقيم من مصادر خارج المملكة إذا كانت قد نشأت من أموال وودائع من المملكة ولنسبة 10% ضريبة دخل من الدخل الصافي المتحقق بعد أن كانت تخضع لشريحة ضريبة البنوك وبنسبة 30% وكذلك تم إخضاع مجموع الدخول الصافية التي يحققها فرع الشركة الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في بياناتها المالية الختامية المصادق عليها من محاسب قانوني خارجي لنسبة 10% ضريبة دخل ولا يجوز السماح بتتذيل أي مبلغ أو جزء منه لأي سبب من الأسباب مع مراعاة اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وبالقدر الذي نصت عليه فقط وحسب نص الفقرة (و) من المادة (4) من القانون بعد أن كان ما يخضع 20% من مجموع الدخل الصافي بعد تنزيل ضريبة الدخل الأجنبية الذي تحققه فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة ولشريحة ضريبة البنوك أي 30%.

2.2.4.1.2 مصادر الدخل المعفاة بموجب القانون رقم 28 لعام 2009

نصت المادة (5) من القانون حصراً على إعفاء بعض الدخول من ضريبة الدخل والتعديل

على القانون السابق وكما يلي: (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009)

المادة 5 - أ - يعفى من الضريبة:

1- المخصصات الرسمية التي يتقاضاها الملك.

2- دخل المؤسسات الرسمية والعامه والبلديات ويستثنى من هذا الاعفاء دخلها من بدلات الايجار والخلو والمفتاحية.

3- دخل النقابات والهيئات المهنية والجمعيات التعاونية والخيرية والهيئات الاجتماعية الاخرى المسجلة والمرخصة قانونا من عمل لا يستهدف الربح.

4- دخل أي مؤسسة دينية او خيرية او ثقافية او تربية او رياضية او صحية ذات صبغة عامة لا تستهدف الربح ودخل الاوقاف الخيرية ودخل استثمار مؤسسة تنمية اموال الايتام.

5- ارباح الاسهم وارباح الحصص التي يوزعها مقيم على مقيم آخر باستثناء توزيعات ارباح صناديق الاستثمار المشترك المتأتية للبنوك والشركات المالية.

6- الارباح الرأسمالية المتحققة من داخل المملكة باستثناء الارباح المتحققة على الاصول الخاضعة للاستهلاك.

7- الدخل المتأتي من داخل المملكة من المتاجرة بالحصص والاسهم والسندات واسناد القرض وسندات المقارضة والصكوك وسندات الخزينة وصناديق الاستثمار المشترك والعقود المستقبلية وعقود الخيارات المتعلقة بأي منها، باستثناء المتحقق منها للبنوك والشركات المالية وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين والاشخاص الاعتباريون الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.

8- الدخل المتأتي من داخل المملكة من المتاجرة بالأموال غير المنقولة باستثناء ما يلي:

أ - الدخل المتحقق من هذه المتاجرة للأشخاص الاعتباريين.

ب - الدخل المتحقق للشخص الطبيعي من بناء العقارات وبيعها.

9- الدخل الذي يحققه المستثمر غير الاردني المقيم من مصادر خارج المملكة والناشئة من استثمار رأسماله الاجنبي والعوائد والارباح وحصيلة تصفية استثماراته او بيع مشروعه او

حصصه او اسهمه بعد اخراجها من المملكة وفق قانون الاستثمار النافذ او أي قانون يحل محله.

10- التعويضات التي تدفعها جهات التأمين باستثناء ما يدفع بدل فقدان الدخل من الوظيفة او من نشاط الاعمال.

11- الدخل من الوظيفة المدفوع لأعضاء السلك الدبلوماسي او القنصلي غير الاردنيين الممثلين للدول الاخرى في المملكة شريطة المعاملة بالمثل.

12- الدخل المتحقق من توزيع التركات للورثة والموصى لهم وفق احكام التشريعات النافذة.

13- مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للموظف بمقتضى التشريعات النافذة او أي ترتيبات جماعية تمت بموافقة الوزير وذلك بقدر تعلقها عن الفترة السابقة لتاريخ نفاذ احكام هذا القانون.

14- الدخل الذي تشمله اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تعقدها الحكومة وبالقدر الذي تنص عليه هذه الاتفاقيات.

15- الدخل من الوظيفة المتأتي مما يلي:

- المخصصات والعلاوات الاضافية التي تدفع لأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاردني ولموظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية والعامّة وغيرهم من الاشخاص بحكم عملهم في الخارج.

- وجبات الطعام المقدمة للموظفين في موقع العمل.

- خدمات الايواء المقدمة للموظفين لغايات العمل.

- المعدات والالبسة الضرورية لإداء العمل والتي يقدمها صاحب العمل للموظف.

- لا يخضع للضريبة دخل صناديق التقاعد العامة او صناديق التقاعد الخاصة وصناديق الادخار والتوفير وغيرها من الصناديق الموافقة عليها من قبل الوزير اذا تأتي لها من مساهمات المشتركين واصحاب العمل".

3.4.1.2 قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014

شهد النشاط الاقتصادي العام في الأردن حالة تباطؤ، إذ انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 8.2% في عام 2007 إلى 5.5% في عام 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني، ثم انخفضت معدلات النمو في عام 2010 إلى 2.3%، ومع التحسن الطفيف في معدلات النمو خلال المدة 2011-2014 لتصل إلى 3.1% في نهاية عام 2014، إلا أن معدل النمو عاود الانخفاض في عام 2015 ليصل إلى 2.4%، لذلك أصدرت الحكومة قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014.

1.3.4.1.2 أبرز التعديلات التي تضمنها قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014

نظرا لأهمية قانون ضريبة الدخل وتأثيره المباشر على فئات كثيرة من أفراد المجتمع وفي ظل سعي الدولة إلى تحقيق أهداف الضريبة الرئيسية المتمثلة في وفرة الحصيلة والعدالة الضريبية والتدخل لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية متعددة متمثلة في إعادة توزيع الثروة وتوجيه الاستثمار وغيرها من الأهداف فقد سعت الحكومة إلى إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف من خلالها إلى تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وأهمها قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 وتم عرضه على مجلس النواب لأكثر من مرة لإقراره كقانون دائم وفشلت في تحقيق الهدف نتيجة تضارب الآراء والمصالح وتأثير القوى الاقتصادية المختلفة المؤثرة في صنع القرار وعليه فقد قامت الحكومة بإصدار القانون بشكل قانون مؤقت تحت الرقم (28) لسنة 2009 ومن ثم قانون دائم تحت الرقم

(34) لسنة 2014، وفيما يلي أهم النسب والشرائح الواردة في القانون رقم 34 لعام 2014م الدائم وما طرأ عليه من تعديلات: (عرفة، 2021).

1. "زيادة النسبة الضريبية على البنوك من 35% إلى 37%:
2. تم تخفيض الإعفاء الضريبي للمتقاعدين من 3500 دينار شهريا إلى 2500 دينار شهريا .
3. إعفاء صناديق التكافل الاجتماعي للنقابات من ضريبة الدخل من المبالغ المدفوعة للإعفاء وورثتهم
4. تم التأكيد على مبدأ التصاعدية في الضريبة بإضافة شريحة جديدة لذوي الدخل المرتفع جدا بحيث يخضع الدخل الذي يزيد عن المليون دينار سنويا إلى نسبة ضريبة 30% .
5. تخفيض الضريبة على الصناعات التحويلية في المناطق التنموية بحيث يتم زيادتها سنويا بنسبة 1% لتصبح 8% كحد أقصى، بدلا من 20% حسب القانون.
6. تخفيض الضريبة في المناطق الحرة بحيث تكون النسبة على المؤسسات التي تمارس تجارة الترانزيت 6% فقط، بدلا من 20%."

2.3.4.1.2 مصادر الدخل الخاضعة للضريبة وفق القانون رقم 34 لعام 2014:

تم بموجب المادة (3) إضافة بعض التعديلات لمصادر الدخل الخاضعة والتي تم ذكرها على

سبيل المثال لا الحصر منها:

- 1- الفقرة (أ) البند رقم (10) تم إضافة عبارة داخل المملكة بحيث أصبح البند (الدخل من النقل داخل المملكة وبين المملكة وأي دولة أخرى) وذلك لتلافي عدم إخضاع الدخل من النقل داخل المملكة فيما لو بقي النص القديم (الدخل من النقل بين المملكة وأي دولة

أخرى) مما قد يشير إلى عدم خضوع الدخل من النقل داخل المملكة ولقطع الشك باليقين مع العلم أن الخضوع هو الأصل لمصادر الدخل والاستثناء هو الإعفاء وينص القانون وهو ما أشار إليه البند (15) من هذه المادة.

2- كما انه تم بموجب هذه المادة الفقرة (ج) إخضاع دخل المقيم من مصادر خارج المملكة قد نشأت من أموال وودائع من المملكة ولنسبة 10% ضريبة دخل من الدخل الصافي المتوقع بعد أن كانت تخضع لشريحة ضريبة البنوك ونسبة 30% وكذلك تم إخضاع مجموع الدخول الصافية التي يحققها فرع الشركة الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في بياناتها المالية الختامية المصادق عليها من محاسب قانوني خارجي لنسبة 10% ضريبة دخل ولا يجوز السماح بتتنزيل أي مبلغ أو جزء منه لأي سبب من الأسباب مع مراعاة اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وبالقدر الذي نصت عليه فقط وحسب نص الفقرة (و) من المادة (4) من القانون بعد أن كان ما يخضع 20% من مجموع الدخل الصافي بعد تنزيل ضريبة الدخل الأجنبية الذي تحققه فروع الشركات الأردنية العاملة خارج المملكة ولشريحة ضريبة البنوك أي 30%.

3- الدخل الصافي الذي يتحقق للشخص المقيم من أي مصدر خارج المملكة شريطة أن يكون قد نشأ عن أموال أو ودائع من المملكة.

4- مجموع الدخول الصافية التي يحققها فرع الشركة الأردنية العاملة خارج المملكة والمعلن في بياناتها المالية الختامية المصادق عليها من محاسب قانوني خارجي.

5- يعتبر الدخل الصافي المشار اليه في البندين (1) و (2) من هذه الفقرة دخلاً خاضعاً للضريبة وتعرض الضريبة عليه بنسبة (10%) ولا يجوز السماح بتتنزيل أي مبلغ أو جزء منه لأي سبب من الأسباب".

تضمن القانون اعفاء الدخول التالية من ضريبة الدخل:

3.3.4.1.2 مصادر الدخل المعفاة بموجب القانون رقم 34 لعام 2014

1- دخل المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات من داخل المملكة باستثناء

دخلها من بدلات الإيجار والخلو والمفتاحية وريح أي نشاط استثماري أو فائض الإيراد

السنوي الذي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إخضاعه للضريبة .

2- أرباح الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة مثل شركة المقر ومكتب التمثيل الواردة

إليها عن أعمالها في الخارج.

3- دخل الأوقاف الخيرية ودخل مؤسسة تنمية أموال الأيتام.

4- الأرباح الرأسمالية المتحققة من داخل المملكة باستثناء الأرباح المتحققة على الأصول

الخاضعة لأحكام الاستهلاك الواردة في هذا القانون وأرباح بيع الحصص على الشخص

الاعتباري وأرباح شركات ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات بعد انتهاء المدة المحددة في

البند (7) من هذه الفقرة.

5- الأرباح الرأسمالية الناشئة عن بيع أسهم أو حصص شركات ومؤسسات تكنولوجيا

المعلومات التي تتولى إنشاء المعلومات ومعالجتها وتخزينها باستخدام وسائل الكترونية

وبرمجياتها وذلك لأول مرة لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ تسجيلها أو من

تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون المعدل أيهما أسبق ويتم تمديدتها لأي مدة أخرى بقرار من

مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتحدد أحكام وشروط الإعفاء بموجب نظام يصدر

لهذه الغاية".

4.3.4.1.2 التعديلات على مصادر الدخل المعفاة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014

بموجب المادة (4) والتي نصت حصراً على إعفاء بعض الدخول من ضريبة الدخل فقد تم

إجراء بعض التعديلات وكما يلي:

1- في الفقرة (أ) البند (5) تم إضافة استثناء أرباح صناديق الاستثمار المشترك من إعفاء أرباح الأسهم وأرباح الحصص التي يوزعها شخص مقيم لشركات الاتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي، بالإضافة إلى الاستثناء السابق للبنوك والشركات المالية بحيث أصبحت هذه التوزيعات خاضعة للضريبة لهذه الشركات.

2- وبموجب البند (7) تم استثناء إعفاء المتاجرة من داخل المملكة بالحصص والأسهم والسندات وإسناد القرض وسندات المقارضة (والصكوك) وصكوك التمويل الإسلامي وسندات الخزينة وصناديق الاستثمار المشترك والعقود المستقبلية وعقود الخيارات المتعلقة بأي منها، المتحقق من أي منها لشركات الاتصالات الأساسية وشركات تعدين المواد الأساسية وشركات إعادة التأمين بالإضافة إلى البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.

3- تم إلغاء الإعفاء للبند (9) الوارد بالقانون المؤقت (الدخل المتأتي من المتاجرة بالأموال غير المنقولة الواقعة في المملكة) بحيث أصبحت المتاجرة بالأموال غير المنقولة خاضعة على إطلاقها دون استثناءات.

4- إعفاء مكافأة نهاية الخدمة بموجب البند (12) من الفقرة (أ) من هذه المادة وبنسبة 100% المستحقة عن الفترة ما قبل 2010/1/1 وإخضاع ما يزيد عن (5000) خمسة آلاف

دينار من هذه المكافأة واعتباراً من 2010/1/1 بعد أن كان ما يخضع بواقع 50% منها فقط.

5- وبموجب البند (13) الفقرة (أ) تم إعفاء أول (3500) ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار من إجمالي راتب التقاعد الشهري بما فيه المعلولية بغض النظر تم دفعه من شخص مقيم أو غير مقيم ليتم تخفيض هذا الإعفاء من (4000) أربعة آلاف دينار شهرياً الذي يدفعه شخص مقيم فقط.

4.4.1.2 قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018) ويقرأ مع القانون رقم (34) لسنة 2014 المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي قانوناً واحداً ويعمل به اعتباراً من 2019/1/1، المنشور على الصفحة 7285 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5547 بتاريخ 2018/12/2، كما تم إجراء العديد من التعديلات على قانون ضريبة الدخل في عام 2018 في ظل جانب ركود الانفاق وخفض الدعم والتزامه بخفض عجز الموازنة عن طريق زيادة الإيرادات المحلية.

1.4.4.1.2 الإعفاءات: تضمن القانون رقم 38 لسنة 2018م على الإعفاءات التالية:

أ. يعفى من الضريبة أول (1000000) مليون دينار من مبيعات الشخص الطبيعي المتأثية من نشاط زراعي داخل المملكة.

ب. يعفى من الضريبة أول (50000) خمسين ألف دينار من الدخل الصافي للشخص الاعتباري المتأثي داخل المملكة من النشاط الزراعي.

ج- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (6) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

1. الفوائد وأرباح المرابحة المدفوعة او المستحقة لغير الأشخاص ذوي العلاقة.
2. الفوائد وأرباح المرابحة المدفوعة او المستحقة للأشخاص ذوي العلاقة على ان لا يتجاوز المبلغ الجائز تنزيهه بنسبة ثلاثة الى واحد (1:3) لإجمالي الدين الى رأس المال المدفوع او متوسط حقوق الملكية أيهما أكبر في المادة رقم (6)".

2.4.4.1.2 الدخول الخاضعة للضريبة بموجب القانون رقم 38 لسنة 2018م

يلغى نص المادة (11) من قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 ويستعاض عنه بنص

المادة (8) وعلى النحو الآتي:

أ-تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للشخص الطبيعي وفقاً للنسب التالية:

1. (5%) خمسة بالمائة عن كل دينار من الخمسة آلاف الأولى.
2. (10%) عشرة بالمائة عن كل دينار من الخمسة الاف دينار التالية.
3. (15%) خمسة عشر بالمائة عن كل دينار من الخمسة الاف دينار التالية.
4. (22%) اثنان وعشرون بالمائة عن كل دينار من الخمسة الاف دينار التالية.
5. (25%) خمسة وعشرون بالمائة عن كل دينار مما تلاها.

ب-تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشخص الاعتباري وفقاً للنسب التالية:

1. (30%) ثلاثون بالمائة عن كل دينار لشركات تعدين المواد الأساسية.
2. (40%) اربعون بالمائة عن كل دينار للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التاجير التمويلي.
3. (24%) اربعة وعشرون بالمائة عن كل دينار لشركات الاتصالات الأساسية وشركات توزيع وتوليد الكهرباء وشركات الوساطة المالية.

4. (20%) عشرون بالمائة عن كل دينار لاي شخص اعتباري اخر.

ج-تخفيض النسب التالية من الضريبة المستحقة على النشاط الصناعي ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون بنسبة 25% لعام 2019 و 20% لعام 2020 و 15% لعام 2021 و 10% لعام 2022 و 5% لعام 2023 و بنسبة صفر بعد ذلك .

د- تحدد النشاطات الصناعية والنشاطات الزراعية المشمولة باحكام هذه المادة واجراءات وشروط تطبيقها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

هـ-يفرض 1% من صافي ارباح الشركات المساهمة لغايات البحث العلمي ، وعلى ان يتم تخصيصها للبحث العلمي وفق ما يقرره مجلس الوزراء ، كما تتولى الدائرة تحصيل المبالغ الواردة في البند (1) من هذه الفقرة وفقا لاحكام هذا القانون وقانون تحصيل الاموال العامة ويطبق عليها الاحكام المتعلقة بتحصيل الضريبة بما في ذلك غرامة تاخير الدفع".

2.2 الموازنة العامة

1.2.2 مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة في الاردن على انها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع ان تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم انفاقها خلال سنة مالية قادمة، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة من اجل تحقيق اهداف محددة في إطار الخدمة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول (قانون الموازنة العامة، 2022).

الموازنة العامة هي المحور الذي يشمل كافة أنشطة الدولة في إدارة عملها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن من خلالها تحديد الوضع المالي للدولة من خلال تحليل الدخل والنفقات

العامة للدولة (زيدان، 2012)، عرفت الموازنة العامة بأنها (جداول تتضمن تقدير الدخل والنفقات لسنة مالية محددة في قانون الموازنة). وعرفها كل من (Khan & Hildreth, 2012) على أنها عملية إجراء تقديرات على أساس سنوي، بناءً على الميزانية الإجمالية للسنة أو السنوات السابقة. كما تم تعريفها على أنها خطة تتضمن تقدير نفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية قادمة، بشكل عام سنة واحدة، وهذا التقدير مبني على أساس الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها (العلي، 2011).

2.2.2 خصائص الموازنة العامة

تقوم الموازنة العامة على ركيزتين أساسيتين في أداء عملها، وهما التقدير والترخيص.

التقدير: ويتكون هذا الجزء من تقدير أرقام المبالغ التي يمكن الحصول عليها من مصادر الدخل المختلفة، فهو تقدير احتمالات إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية مقبلة وتأتي الموارد من مصادر متعددة ومختلفة (العلي، 2011)، أما الترخيص فهو موافقة الجهات التشريعية على مشروع الموازنة العامة للحكومة وتقييم الإيرادات المتوقعة ومصروفات الدولة في الفترة الزمنية التالية بشكل عام وبعد الموافقة على المشروع من قبل السلطات التشريعية، يصبح المشروع قانوناً، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات التشريعية تمنح هذا الترخيص للإيرادات والنفقات العامة، ويقصد بترخيص الإيرادات تحصيل هذه الإيرادات وفق القانون (خليل واللوزي، 2013).

3.2.2 اهداف الموازنة العامة

تعتبر الموازنة عملية تقديرية للإيرادات العامة للسنة القادمة، وما هي إلا نوع من الأنشطة التي تتم بصفة مستمرة، وتشمل النشاط الاقتصادي العام والتدفقات الاقتصادية التي تحدث نتيجة لذلك فان الماضي يرتبط بالمستقبل فالعمليات التي تمت في الماضي تتصل اتصالاً وثيقاً بما سيحدث

في المستقبل وعلى اساس هذه الحركة تتحدد الغايات التي ترغب الدولة في تحقيقها في المستقبل، وتعكس الموازنة باعتبارها عملية زمنية مستمرة هذه العلاقات بين ما تحقق فعلاً وبين ما ترمي الدولة إلى تحقيقه في المستقبل، ومن ثم تصبح دراسة الموازنة العامة في جوهرها دراسة حركية ديناميكية وهي دراسة تربط بين أنشطة تنتمي إلى فترات زمنية مختلفة (العلي، 2011)

ويمكن ايجاز اهم اهداف الموازنة العامة فيما يلي: (العواد، 2017).

1. **الأهداف التخطيطية:** وهي الأهداف التي يجب أن تراعيها الحكومة في تحقيقها لأهداف الموازنة، وكان ذلك متوازناً في البداية حتى تم تطوير وظيفة التخطيط مع تطوير الموازنة العامة.

2. **أهداف الرقابة:** تهدف الميزانية إلى تحقيق رقابة فعالة للغاية على عمليات التنفيذ من خلال قياس الأداء الفعلي للأنشطة الحكومية، وكذلك مراقبة البرامج والأنشطة الحكومية، ومراقبة وصيانة الأصول العقارية للجهات الحكومية، والتزام الوحدات الحكومية بترشيدها.

3. **الأهداف السلوكية:** تشير الميزانية إلى إمكانية التأثير على سلوك العاملين في الجهاز الحكومي، وتعزيز روح الابتكار وتحقيق التوافق بين المصلحة العامة والخاصة، وكذلك زيادة الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وتدريب الناس على مبدأ الثواب والعقاب.

4. **الأغراض الاقتصادية:** أدى اتساع وتنوع الأغراض التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها إلى حقيقة أن هدف الموازنة العامة لا يقتصر على الدولة الحافظة، بل البحث عن التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو كان الخروج ضرورياً عن مبدأ توازن الميزانية.

5. الأغراض الاجتماعية: يمكن أن تكون الميزانية وسيلة أساسية للتوجه الاجتماعي من خلال

فرض ضرائب على السلع غير المرغوب فيها، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل استهلاك هذه

السلع من قبل الأفراد أو استخدام الإعفاءات الضريبية كحافز يشجع على زيادة النسل إذا

رغبت الدولة في ذلك.

4.2.2 مكونات الموازنة العامة للدولة:

تتكون الميزانية العامة من جانبين: الإنفاق العام والإيرادات العامة، يقصد بإعداد الموازنة

العامة تقدير الإنفاق العام والإيرادات العامة للسنة القادمة، والغرض الذي تهدف له الدولة من حيث

المبدأ هو الحصول على الدخل، وتحمل النفقات العامة، وتلبية الاحتياجات العامة، تلك التي

تضاعفت وتطورت اليوم مثل الاحتياجات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بناءً على

ذلك، فإن الغرض من تحصيل الإيرادات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، حيث يتم تحصيل

إيرادات الدولة من خلال الوزارات الحكومية والإدارات التابعة لها في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة

إلى ذلك، أنشأت الدولة أنواعاً مختلفة من الرقابة لتحصيل هذه الإيرادات، ومن بين هذه الضوابط

وأهمها في الواقع، الإشراف القانوني كون هذه الضوابط هي الطريقة التقليدية لإعداد الميزانية

العامة، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً اليوم، والأكثر تطبيقاً (حمد، 2021).

1.4.2.2 الإيرادات العامة

وهي الإيرادات التي يتوقع ان تجمعها الحكومة من مختلف مصادر التمويل خلال السنة

القادمة، وتشتمل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية وإيرادات أخرى، وتقسّم الإيرادات

العامة إلى: (ذياب، 2019)

1- الإيرادات المحلية: وهي الإيرادات التي يتم جبايتها محلياً وتضم كلاً الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، فالإيرادات الضريبية يتم تحصيلها بموجب قانون وتشريعات صادرة عن الدولة سواء على الدخل او الأرباح او الضرائب على السلع والخدمات والجمارك المحلية وضريبة القيمة المضافة، اما الإيرادات غير الضريبية فهي التي تتحقق من الاستثمارات الحكومية، ومن الرسوم التي يتم فرضها بموجب القوانين والتشريعات النافذة.

2- الإيرادات الخارجية وهي الإيرادات التي تشتمل على المنح والمساعدات والدعم الخارجي والتمويلات البنكية ومصادر التمويل الأخرى.

3- الإيرادات التي يتم تحصيلها من الضرائب الغير المباشرة على المستوردات منها: ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع المستوردة وضريبه الشراء على مشتقات النفط والسجائر والكحول والجمارك.

2.4.2.2 النفقات العامة

وهي المبالغ التي تقوم المؤسسات العامة (الحكومة ومؤسسات الدولة) بصرفها وانفاقها بقصد

تحقيق منفعة عامة، وتقسم النفقات العامة الى قسمين:

1. النفقات الجارية وتتمثل النفقات الجارية فيما تقوم به الحكومة من إنفاق عام يستهدف تيسير

ادارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات وذلك لتغطية احتياجاتها الجارية

كرواتب الموظفين واجور المستخدمين والنفقات الادارية والاستهلاكية كالإيجارات واللوازم.

2. النفقات التطويرية (الرأسمالية) تتمثل بالنفقات الاستثمارية والتطويرية التي تخصصها الحكومة للحصول على اصول رأسمالية لتحقيق المنفعة العامة ولزيادة الخدمات العامة (مثل اقامة المدارس والمراكز الطبية والمستشفيات والحدائق والمنتزهات العامة).

5.2.2 الضريبة كمصدر من مصادر الإيرادات العامة لموازنة الدولة

أصبحت الضرائب في العصر الحديث تحتل الأهمية النسبية الأولى بين مختلف مصادر الإيرادات العامة، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للضريبة، كمورد عام والتي حصلت عليها الدولة من المكلفين الذين انطبقت عليهم الاحكام الواردة في قانون الضريبة وتعمل الدولة على أن تكون لها سياسة ضريبية تحقق أغراضًا اقتصادية واجتماعية على نحو من التنسيق العام وأن يكون فرض الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها بقانون كما نصت المادة (111) من الدستور الأردني على أنه "لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون، ولا تدخل في بابهما أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل انتفاعهم بأموال الدولة، وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي، مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال". (الدليمي، 2010)

6.2.2 تحليل أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية.

تعتبر ضريبة الدخل الممول الرئيسي للموازنة في العديد من الدول النامية ومنها الأردن التي تعتبر من اعلى الدول من حيث العبء الضريبي الذي يدفعه المواطن الأردني إذا ما أوخذ العبء الضريبي بتعريفه الشامل الذي يشمل كافة اشكال الضرائب بما في ذلك التأمينات الاجتماعية التي يدفعها المكلف (Aljundi, 2021)، وتقوم الدول بتعديل قوانينها الضريبية من فترة لأخرى لأسباب

مختلفة منها التعديل على الإعفاءات، او على النسب والشرائح، او على الدخول الخاضعة للضريبة والمعفاة منها، او تحسين سبل جباية الإيرادات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وغيرها من الأسباب التي تقدم كأسباب موجبة لأجراء تعديلات على قانون الضريبة، ويقيم اثر هذه التعديلات على الإيرادات الضريبة الموردة للخزين العامة بأكثر من أسلوب، فدراسة (النمر، 2017) تناولت اثر التغير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية بأسلوب تحليل القوائم المالية ووجدت ان الإيرادات الضريبية شهدت نمو خلال فترة الدراسة وان ذلك يعني أن للتغير في التشريعات الضريبية اثر إيجابي على الإيرادات الضريبية وقد استخدمت الدراسة كافة اشكال الضرائب، اما دراسة (الحمدي، 2017) فقد تناولت أثر تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 بالقانون رقم 34 لعام 2014 على الإيرادات الضريبة من خلال استطلاع عينة من المعنيين بتطبيق قانون ضريبة الدخل من موظفي دائرة ضريبة الدخل ووزارة المالية، وتوصلت ان التعديل كان له اثر إيجابي على الإيرادات الضريبية، اما (الجندي، 2021) فقد تناول في دراسته اثر تعديلات قوانين الضريبة على فاعلية النظام الضريبية، واستخدم في دراسته مؤشرات مالية ومؤشرات اقتصادية مثل الإيرادات الضريبة، والنتاج القومي المحلي الإجمالي، والالتزام الاجمالي وشملت دراسته السنوات(2003-2015).

بناء على ما سبق يرى الباحث ان هناك منهجيات مختلفة لتقييم اثر التعديلات على التشريعات الضريبة على الجوانب المختلفة للموازنة العامة و ضريبة الدخل، وتستخدم كل منهجية مؤشرات تختلف من دراسة لأخرى ولكنها تؤدي الى الغاية التي يرغب كل باحث في تحقيقها، لذلك فقد تناولت هذه الدراسة بشكل محدد اثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل على دقة تقديرات

إيرادات ضريبة الدخل، واثراً على الإيرادات الفرعية لضريبة الدخل، ونسبة مساهمتها في تمويل الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة.

3.2 الدراسات السابقة

1.3.2 الدراسات العربية

دراسة حمد (2021) بعنوان: أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة من (1985-2010)

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الضرائب على بعض المتغيرات الاقتصادية عند تحصيلها، حيث تم التحليل الوصفي لهذه المتغيرات بالاعتماد على بعض الجهات المعتمدة داخل وخارج السودان للحصول على البيانات الصادرة من خلاله. بالإضافة إلى التحليل الكمي باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر الإيرادات الضريبية على المتغيرات (الاستهلاك، الاستثمار، البطالة، التضخم) في السودان خلال الفترة (1985-2010م)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية وكل من (الاستهلاك والاستثمار) فقد جاءت مخالفة للتوقعات الاقتصادية وما افترضه الباحث من العلاقة العكسية بين الإيرادات الضريبية وكل من (الاستهلاك والاستثمار)، وأوصت الدراسة بتفعيل دور الضريبة وبيان أهميتها، وتشجيع دافعي الضرائب من خلال إعفاء المشاريع التي تساهم في استيعاب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى المؤسسات العلمية التي تساهم في تنشيط ودعم الزراعة والصناعة. تقييد نمو الاستهلاك، وخاصة السلع الكمالية، وتأمين مناخ جيد للمستثمرين.

دراسة حيدرة (2019) بعنوان: أثر الضريبة العامة على المبيعات في الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الضريبة العامة على المبيعات على الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية. الدخل والميزانية حيث اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لإيرادات ضريبة المبيعات العامة للدولة والإيرادات الحكومية للفترة 2005-2014، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر للضريبة العامة على المبيعات على الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الآراء من مجموعات عينة الدراسة، بناءً على متغير العمل (موظفو الإدارة العامة لدافعي الضرائب المرتفعين، موظفو قطاع الموازنة وقطاع الدخل بوزارة المالية) على درجة تأثير هذه الضريبة على موازنات الدولة. كما أشار تحليل البيانات المالية إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة ذات دلالة إحصائية بين ضريبة المبيعات العامة ودخل الموازنة العامة للدولة مما يؤكد وجود تأثير قوي لهذه الضريبة على الموازنة العامة للدولة، وأوصت الدراسة بأن تقوم الجهات المختصة بتفعيل دور الضرائب وخاصة الضريبة العامة على المبيعات في تمويل الموازنة العامة للدولة والعمل على رفع مستوى الضريبة. والوعي وترسيخه في ذهن المواطن، وزيادة كفاءة السلطة المالية المختصة بالضريبة العامة على المبيعات.

دراسة اللوزي (2018) بعنوان: تحليل الموازنة العامة للملكة الأردنية الهاشمية من 2005-

2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على القدرة والدقة في تقدير الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التنفيذية في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام 2005-2015. حيث برزت أهمية الدراسة في البحث في دقة تقدير النفقات والإيرادات للموازنة العامة والتي ترتبط بها المشاريع الرأسمالية، كما تمحورت مشكلة الدراسة حول تأثير نقص الموارد بشكل عام على قدرة السلطة التنفيذية في المملكة الأردنية في إعداد موازنة تقديرية أقرب إلى الواقع الحقيقي للإيرادات والنفقات، حيث تم استخدام

المنهج الوصفي التحليلي لتحديد علاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرات التي ستبين الصورة أمام أصحاب القرار الحكومي عند اعداد الموازنة العامة، وخلصت الدراسة إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية قادرة على إعداد ميزانية قريبة من الواقع الفعلي وهذه ظاهرة فريدة في الدول النامية، وتوصي الدراسة بتبني تقنية المعلومات عند وضع الاستراتيجيات التي تقوم عليها الميزانية.

دراسة النمر (2017) بعنوان: أثر التغيير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التغيير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بجمع بيانات عن الإيرادات الضريبية للأعوام (2010-2016) والتي تم تصنيفها ضمن أربعة أقسام رئيسية هي: (ضرائب الدخل والأرباح، ضرائب المعاملات المالية - ضريبة مبيعات الأملاك، ضرائب السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، وتوصلت الدراسة الى أن إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن بين الأعوام (2010 - 2016) أخذ في الازدياد، وأن ما يدل على أن التغيير في التشريعات الضريبية في الأردن كان له أثر إيجابي على إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن، كما أوصت الدراسة بضرورة أن يكون التشريع الضريبي في الأردن مستقراً، بحيث لا يتم إجراء التعديلات الضريبية إلا عند الضرورة، بحيث تؤدي الزيادة في التعديلات الضريبية إلى إرباك الفهم، مما يزيد من الغموض وصعوبة تطبيقه. القانون

دراسة الحمدي (2017) بعنوان: أثر القوانين الضريبية على الإيرادات العامة في الأردن

هدفت الدراسة إلى بيان أثر قانون الضرائب لعام 2009 وتعديلاته وقانون الضرائب لعام 2014 على الإيرادات العامة: ضريبة المبيعات وضريبة الدخل والضريبة الخاصة في الأردن، وتم

استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الضريبة ووزارة المالية في الأردن، كما تم استخدام العينة الملائمة، وتم توزيع (215) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرجاع (206) استبانة، وبعد إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة الى وجود نتيجة إيجابية وتأثير كبير لقانون الضرائب لعام (2009، 2014) على حجم الإيرادات العامة في الأردن، وهناك ثغرات قانونية في قوانين الضرائب للعام (2009، 2014)، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض النصوص القانونية، حيث أظهرت هذه الدراسة أن بعض النصوص القانونية غير واضحة وهناك الكثير من الاجتهادات الشخصية، وأن القوانين الضريبية يجب مراجعتها في فترة زمنية تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة المحيطة.

دراسة مساعدة (2015) بعنوان: أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 على الالتزام الضريبي لدى القطاع الخدمي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الأردني

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 على الالتزام الضريبي لدى الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الأردني، وتم قياس ذلك عن طريق محاور القانون الرئيسية (فرض الغرامات، نسب الضريبة، الإعفاءات الضريبية، الاقتطاعات الضريبية) ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، وزعت على عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الأقسام المالية في الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الأردني والبالغ عددها (58) شركة، وموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في القطاع الخدمي والبالغ عددهم (84) فرداً، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من العاملين في القسم المالي في شركات القطاع الخدمي حيث تم توزيع استبانة الدراسة على (28) شركة وبواقع (3) استبانات لكل شركة، وتم استرداد (72) استبانة، كان منها (64) استبانة صالحة للتحليل، كما تم

اختيار عينة عشوائية من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في القطاع الخدمي بلغت (60) فردا ، وتم استرداد (51) استبانة، كان منها (48) استبانة صالحة للتحليل، وبذلك خضع للتحليل (112) استبانة، وقد تم استخدام اختبار (T) لمتوسط عينة واحدة واختبار (T) للعينات المستقلة لاختبار فرضيات الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن التعديلات على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 بما يتعلق ب (فرض الغرامات، نسب الضريبة، الإعفاءات الضريبية، الاقطاعات الضريبية) تسهم وبدرجة مرتفعة في الالتزام الضريبي لدى القطاع الخدمي في الأردن من وجهة نظر كل من موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والعاملين بالأقسام المالية في الشركات المساهمة العامة، أوصت الدراسة بإعلام جميع الأطراف المعنية بأهمية الالتزام الضريبي، وذلك من خلال إصدار نشرات وعمل ندوات ومحاضرات، والتي تهدف إلى شرح أهمية الالتزام الضريبي والمنافع المتحققة من وراءه، ودراسة المشاكل والصعاب التي قد تعوق عملها.

دراسة الحسناوي (2014) بعنوان: التغيير في النسب والشرائح الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب انخفاض معدلات الضريبة وازدواجية الشرائح وزيادة الإعفاء الضريبي الممنوح لدافعي الضرائب في العراق، حيث تعتبر الأسعار الضريبية من أهم وسائل تحصيل الإيرادات الضريبية، فضلا عن زيادة المكافآت القانونية الممنوحة للمكلف، كل هذه العوامل أثرت في النتيجة الضريبية، حيث تم إجراء هذه التعديلات في قوانين الضرائب لتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تقليل حالات التهرب من الضرائب ومشاركة المتهربين من الضرائب لزيادة الإيرادات الضريبية حتى يتمكن النظام الضريبي من تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية، واعتمد البحث المنهج الوصفي من خلال عرض الأسس النظرية المبنية على المصادر العلمية ذات الصلة، واستخدمت الحالات العملية لأقسام الأعمال والمهن

والاستقطاع المباشر في المديرية العامة للضرائب، وأداة الاستبيان وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى أن تعديل معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى أدى إلى زيادة في تحصيل الضرائب، ووجد أن هناك علاقة عكسية بين الأسعار الضريبية والحصيلة الضريبية، أي أن انخفاض معدل الاسعار الضريبية ارتفعت الحصيلة الضريبة وفقاً لذلك، نظراً لالتزام دافعي الضرائب بدفع مبلغ الضريبة، ويلاحظ أيضاً أن بعض أنواع الضرائب لا يتم الحصول على أي ايراد من ورائها، مثل ضريبة الأراضي الزراعية، ضريبة الميراث وضريبة الميراث غير النشطة التي من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية، واوصت الدراسة بضرورة قيام المشرع العراقي بتخفيض معدلات الضرائب من أجل زيادة الإيرادات الضريبية وعدم مضاعفة الشرائح التي تفرض عليها الضريبة وكذلك لتوسيع القاعدة الضريبية، ويجب توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية من خلال إعادة فرض الضرائب الملغاة، مثل ضريبة الأراضي الزراعية وضريبة الميراث، وضريبة الثروة.

دراسة مسودة والمفلاح (2014) بعنوان: دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة: دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة ما بين (2006 – 2013)

هدفت الدراسة الى بيان دور الإيرادات الضريبية (المبيعات والدخل والضرائب الاخرى في ردف الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2006-2013) حيث قسمت هذه الفترة الى فترتين فرعيتين، فترة ما قبل تطبيق القانون رقم 28 لعام 2009 وتشمل السنوات (2006-2009) وفترة ما بعد تطبيقه وتشمل السنوات(2010-2013) واستخدمت الدراسة اختبار (t) للعينات المستقلة، وتوصلت الدراسة الى ان الإيرادات الضريبية(المبيعات والدخل والضرائب الاخرى) تساهم بنسب (64%، 25%، 11%) على التوالي في ردف الموازنة العامة بالإيرادات، واوصت الدراسة بان يتم اجراء تعديل مدروس على قوانين ضريبة الدخل والمبيعات لتساهم في رفع مساهمتهما في تمويل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والمحافظة على المال العام.

دراسة السامرائي والعبيدي (2013) بعنوان: تحليل اثر التغيرات في الأسعار الضريبية على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمدة (1995-2010)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التغير في اسعر الضرائب في العراق على بالحصيلة الضريبية للنظام الضريبي العراقي خلال الفترة (1995-2010)، حيث استعرضت الدراسة مفهوم سعر الضريبة، وطرق تحديده، ومن ثم درست أثر التغيرات في اسعار الضريبة على حصيلة الإيرادات في النظام الضريبي العراقي وتوصلت الى ان اسعار الضريبة يجب ان تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة، كما توصلت الى ان أثر التغير في اسعار الضرائب يختلف من الضرائب المباشرة الى غير المباشرة، وان زيادة اسعار الضرائب تؤدي الى زيادة التهرب الضريبي، واوصت بضرورة تحقيق الاستقرار في التشريعات الضريبية، وان تتناسب اسعار الضرائب مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة، وان يجب من اهم أهداف التشريعات الضريبية تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.

2.3.2 الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (2022) Al-Freijat بعنوان:

Tax Elasticity and Tax Buoyancy in Jordan During the Period (1980-2020) "Analytical Study"

المرونة الضريبية والطفو الضريبي في الأردن خلال الفترة (1980-2020) "دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة الى الكشف عن تأثير المرونة المالية والطفو الضريبي على الاقتصاد الأردني من خلال تقييم المرونة والطفو الماليين وتأثير تعديل قوانين الضرائب في الأردن خلال الفترة (1980-2020). تم استخدام طريقة OLS لتقدير النتائج، وتوصلت الدراسة الى ان صافي اثار التغيرات الهيكلية التي أدخلت على النظام الضريبي الأردني أدت إلى نمو بنسبة 0.01% في الإيرادات الضريبية، مما يعني أن السياسة الضريبية كانت فعالة في الحفاظ على تحصيل الضرائب

في الأردن، ومع ذلك، فإن التغييرات والتعديلات التي حدثت في الأردن لم تضيف دخلاً إضافياً كبيراً، بل زادت العبء على المواطنين، خاصةً من الطبقة الوسطى والدنيا، بالإضافة إلى أن الجهد الضريبي في الأردن مرتفع وهذا يعني أن الفئة التي تدفع ضرائب تدفع أكثر من قدرتها الضريبية وهذا ضغط على بعض القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية، وهذا له تأثير سلبي على القدرة التنافسية لتلك القطاعات، وأوصت الدراسة بأنه يجب أن تكون ضريبة الدخل في شكل ضريبة تصاعدية لكي تتناسب مع تكوين شرائح الدخل، وتشمل فئات الدخل المرتفع.

دراسة (2021) A. ALJUNDI بعنوان:

The Effect of The Legislative Amendments on Income Tax Law on The Effectiveness of Tax System in Jordan

أثر التعديلات التشريعية على قانون ضريبة الدخل على فاعلية النظام الضريبي في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التعديلات التشريعية على قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (1996-2016) على فاعلية النظام الضريبي في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتعديلات التي أجريت على قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (1996-2016) في الناتج المحلي الإجمالي على الإيرادات الضريبية الفعلية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات العامة للدولة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النسب المئوية لنسب الامتثال الإجمالية خلال فترات الدراسة الفرعية، على الرغم من أنها لا تشكل اتجاهاً عاماً للتحسين، وأوصت الدراسة بتقليل التعديلات على التشريعات الضريبية لتحقيق الاستقرار في التشريعات الضريبية وتشجيع الاستثمار، ويجب أن تركز التعديلات على مكافحة التهرب الضريبي وتحسين إجراءات التحصيل الضريبي

وتجنب زيادة معدل الضريبة لأنه يزيد من عبء المكلفين الملتزمين يعوض المتهربين من الضرائب.

دراسة (Gupta & Lynch 2016) بعنوان:

Effects of changes in income tax on a group of corporate income tax collections

آثار التغييرات في ضريبة الدخل على مجموعة من تحصيلات ضرائب الدخل على الشركات

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغييرات في الإيرادات الضريبية في مجموعة من الشركات الخاضعة للضريبة ، وكذلك التعرف على حجم التغيير في تحصيل الدولة لهذه الضرائب، حيث تم تحليل ما ورد بالاقراءات الضريبية المقدمة من الشركات المبحوثة، أظهرت نتائج التحصيل أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين ضريبة الدخل المفروضة والتغييرات الحالية والمستقبلية التي ستأثر بنسب الضريبة مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية لأن الدولة ذات المعدلات الضريبية المرتفعة تشهد تجارب أكبر، كما اوصت الدراسة بضرورة الارتباط ان يكون بشكل إيجابي بين ضريبة الدخل المفروضة والتغييرات المستقبلية التي قد تؤثر عليها النسب الضريبية .

دراسة (Gale & Samwick 2016) بعنوان:

Effects of Income Tax Changes on Economic Growth

آثار تغييرات ضريبة الدخل على النمو الاقتصادي

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية تأثير التغييرات في ضريبة الدخل الفردي على النمو الاقتصادي طويل الأجل، ولهيكل وتمويل التغيير الضريبي أمران حاسمان لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تشجع تخفيضات معدل الضريبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، ولكن إذا لم يتم تمويل التخفيضات الضريبية عن طريق التخفيضات الفورية في الإنفاق، فمن المحتمل أيضًا أن تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية الفيدرالية، مما سيؤدي على المدى الطويل إلى تقليل الادخار الوطني

وزيادة اسعار الفائدة والتأثير على صافي النمو، ولكن العديد من التقديرات تشير إلى أنه إما صغير أو سلبي، ويمكن أن تؤدي تدابير توسيع القاعدة الضريبية إلى القضاء على تأثير تخفيضات معدل الضريبة على عجز الميزانية، ولكنها في نفس الوقت تقلل أيضًا من التأثير على عرض العمالة والادخار والاستثمار وبالتالي تقلل التأثير المباشر على النمو، ومع ذلك فإنها تقوم أيضًا بإعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات نحو استخدامها الاقتصادي الأعلى قيمة، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وربما رفع الحجم الكلي للاقتصاد، وتوصلت الدراسة إلى أنه لن يكون لجميع التغييرات الضريبية نفس التأثير على نمو الإصلاحات التي تعمل على تحسين الحوافز، وخفض الإعانات الحالية، وتجنب المكاسب غير المتوقعة، وتجنب تمويل العجز سيكون لها تأثيرات مباشرة أكثر على الحجم طويل الأجل للاقتصاد، ولكنها قد تخلق أيضًا مقايضات بين الإنصاف والكفاءة.

دراسة (2014) Szarowská بعنوان:

Personal income taxation in a context of a tax structure

ضريبة الدخل الشخصي في سياق الهيكل الضريبي

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية وتفاوت ضرائب الدخل الشخصي في سياق الهيكل الضريبي ويتركز الاهتمام على ضرائب العامل الفردي بمتوسط الأجر في 21 دولة أوروبية مختارة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي، حيث لا تقتصر أهمية ضرائب الدخل الشخصي على مساهمتها المالية في الميزانيات العامة (في المتوسط ، تعد ضرائب الدخل الشخصي ثاني أهم مصدر للإيرادات الضريبية بما يتماشى مع التصنيف الضريبي)، ولكن لها تأثير على السياسات الحكومية الأخرى والأهداف (مثل النمو الاقتصادي، أو إعادة التوزيع، أو تنافسية الدولة، أو أداء أسواق العمل أو الفيدرالية المالية) في نفس الوقت، حيث توصلت الدراسة إلى العلاقة بين حصة ضريبة الدخل على إجمالي الضرائب ومتوسط معدل ضريبة الدخل للعامل

الواحد بمتوسط الأجر بالإضافة إلى أن زيادة حصة ضريبة الدخل الشخصي على إجمالي الضرائب بمقدار نقطة مئوية واحدة تزيد معدل ضريبة الدخل الشخصية بمقدار 0.57 نقطة مئوية، وتؤكد النتائج أهمية معدلات ضريبة الدخل قبل الضريبة لإجمالي الإيرادات الضريبية، وتعد قاعدة بيانات الأجور التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقاعدة بيانات "الضرائب في أوروبا" والمكاتب الإحصائية الوطنية مصادر البيانات الرئيسية.

دراسة (2014) Jordan Independent econmy watch بعنوان: Tax burden in Jordan, Economic independent watch

العبء الضريبي في الأردن ، المرصد الاقتصادي المستقل

هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الهيكل والسياسة الضريبية الأردنية والمعدة من قبل المرصد الاقتصادي المستقل، وبالتالي التركيز على التعديلات الأخيرة التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل الجديد لعام (2014) ، مع الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية اعتمدت بشكل كبير على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة كمصدر رئيسي للإيرادات المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن العمل على تسليم فواتير للمواطنين لشراء السلع والخدمات للحد من التهرب الضريبي في حالات السداد ومن المتوقع أن يدر هذا القانون الجديد إيرادات للدولة بمبلغ 100 مليون دينار كإيرادات إضافية سبب قرار هذا القانون هو الحد من الركود لأن الدخل مطلوب مما يحسن عمل إدارة الضرائب ، ومن أهم التوصيات التي قدمها التحقيق أن الإصلاحات للقوانين يجب أن تبقى ضمن نطاق إطار ضيق. وعدم تغييرها بشكل دائم وذلك للحفاظ على صلاحية التشريعات القانونية بشكل دائم ومستقر مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في الأردن وبسرعة.

3.3.2 ما يميز هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة بانها تناولت أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل على الموازنة العامة للدولة في الأردن في ظل التعديلات التي اجريت على قوانين ضريبة الدخل خلال العقد الاخيرين ولم تقتصر على أثر قانون واحد كما هي اغلب الدراسات التي اجريت محليا، وهي بذلك تمكن من الوصول الى نتيجة حول مدى تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة، كما أنها اعتمدت على البيانات الكمية والنسب المالية لمكونات إيرادات ضريبة الدخل وإلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل، ونسبة إيرادات ضريبة الدخل وإلى الإيرادات المحلية للدولة أي انها استخدمت مؤشرات اغلبها لم يستخدم في دراسات سابقة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة الطريقة والاجراءات

1.3 مقدمة.

2.3 منهجية الدراسة.

3.3 إجراءات الدراسة.

4.3 مصادر جمع البيانات.

5.3 مجتمع وعينة الدراسة.

6.3 المعالجات الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

7.3 قياس متغيرات الدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة الطريقة والاجراءات

1.3 مقدمة

يقدم هذا الفصل عرضاً للطرق والاجراءات المتعلقة في منهجية الدراسة إذ يتم التطرق في هذا الفصل للمنهج العلمي المستخدم في الدراسة وتحديد مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة الى طرق قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة ومصادر جمع البيانات والمعالجة الاحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر من أكثر مناهج البحث ملائمة لأغراض هذه الدراسة، ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات وتصنيفها ووصفها وتحليلها لاختبار فرضيات الدراسة والاجابة على اسئلتها ومن ثم الوصول الى النتائج والخروج بتوصيات الدراسة.

3.3 إجراءات الدراسة

تمت الدراسة من خلال تنفيذ الخطوات التالية لكل فترة فرعية اي فترة سريان كل تعديل من تعديلات قانون ضريبة الدخل خلال الفترة (2003-2021):

- أ. احتساب نسبة إيرادات ضريبة الدخل السنوية الفعلية الى الإيرادات المحلية الفعلية للدولة.
- ب. احتساب نسبة الإيرادات المحصلة فعلياً إلى الإيرادات الضريبية المقدرة في الموازنة العامة.
- ج. احتساب نسب الإيرادات الضريبية الفرعية الفعلية الثلاثة وهي إيرادات ضريبة الدخل على الشركات، وإيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين وإيرادات ضريبة الدخل على الأفراد الى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل.

د. اجراء التحليل الوصفي للبيانات لإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنسب اعلاه خلال فترة سريان كل تعديل من التعديلات على قانون ضريبة الدخل.

ه. تنفيذ اختبار التباين الأحادي واختبار krusal--wallis لمقارنة التغير في النسب بين فترات سريان التعديلات المختلفة، إضافة إلى الاختبارات الأخرى لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات والفروق بين الفترات.

4.3 مصادر جمع البيانات

تم جمع بيانات من مصدرين رئيسيين هما:

- 1- المصادر الأولية: استخدم هذا المصدر والمتمثل بالكتب والمراجع، والمقالات والدوريات والأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية، وما توفره الشبكة العنكبوتية من معلومات تخص موضوع الدراسة لبناء الجذر النظري للدراسة، من حيث تعريف المتغيرات ووصفها وطبيعة العلاقة الي اثبتتها الدراسات السابقة بينها.
- 2- المصادر الثانوية: وهي المصادر التي تم الحصول منها على بيانات الدراسة، وتمثلت بشكل رئيسي بالحسابات الختامية المنشورة على موقع وزارة المالية الاردنية لسنوات الدراسة.

5.3 فترة الدراسة

شملت الدراسة الفترى الزمنية من (2003-2021) وتم اختيار هذه السنوات لأنها تمثل البيانات المالية خلال فترة سريان آخر أربعة تعديلات على قانون ضريبة الدخل.

6.3 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم توظيف استخدام عدد من الاجراءات والاساليب الاحصائية من خلال برمجية الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والتي تعتبر هذه من البرمجيات الأكثر كفاءة في إجراء الاختبارات الإحصائية وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي: استخدمت الدراسة مقاييس الإحصاء الوصفي مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم العظمى والقيم الصغرى وذلك لوصف بيانات الدراسة.
2. اختبار الاعتدالية: ويهدف هذا الاختبار لفحص التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة واستخدمت الدراسة اختبار (Kolmogorov-Smirnov) او Shapiro-wilk لهذه الغاية.
3. اختبار التباين الأحادي One-way ANOVA لمعرفة الفروق الاحصائية بين متوسطات النسب المالية المستخدمة كأبعاد لقياس متغيرات الدراسة، ويعتبر هذا الاختبار هو الأنسب لاختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لعدد من الفترات (Sekaran, 1992).
4. اختبار شيفيه scheffe وذلك من اجل معرفة مصدر الفروق من خلال المقارنات الثنائية (البعدية).

7.3 قياس متغيرات الدراسة

استخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

1. المتغير المستقل : التعديلات على قانون ضريبة الدخل وتم قياسه بالأبعاد التالية:

القانون رقم 39 لسنة 2003، والذي بدأ العمل به اعتبارا من 2003/4/30.

القانون رقم 28 لسنة 2009، والذي بدأ العمل به اعتبارا من 2010/10/1

القانون رقم 34 لسنة 2014 والذي بدأ العمل به اعتباراً من 2015/1/1.

القانون رقم 38 لسنة 2018 والذي بدأ العمل به اعتباراً من 2019/1/1.

2. المتغير التابع: الإيرادات المحلية في الموازنة العامة: واستخدمت الدراسة الأبعاد التالية لقياسه:

نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية الفعلية للدولة.

نسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة.

نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات/ إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة

2.4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

3.4 إختبار التوزيع الطبيعي

4.4 إختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى تقديم كافة المعلومات حول تحليل بيانات الدراسة من حيث الاختبارات الوصفية والاختبارات التحليلية، وأيضا يركز هذا الفصل على اختبار الفرضيات وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة بالإضافة الى عرض أهم الاختبارات التشخيصية والتي يتم إجراؤها للتأكد من مدى ملاءمة البيانات للتحليل الاحصائي.

2.4 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء من التحليل تم توضيح كافة البيانات المستخدمة في التحليل للفترات المحددة للدراسة وكما هو موضح في الجدول (1-4).

جدول 1-4: البيانات المستخدمة في الدراسة من العام 2003-2021

نسبة إيرادات الدخل على الأفراد/إيرادات ضريبة الدخل	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/إيرادات ضريبة الدخل	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/إيرادات ضريبة الدخل	نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً/إيرادات ضريبة الدخل المقدرة	نسبة إيرادات ضريبة الدخل/الإيرادات المحلية للدولة	السنة	الفترة الفرعية
0.51	0.97	0.09	0.61	0.28	2003	الفترة الفرعية الاولى
0.66	1	0.01	0.67	0.33	2004	
0.64	1	0.01	0.65	0.57	2005	
0.6	1	0.08	0.68	1	2006	
0.65	1	0.07	0.72	1	2007	
0.65	0.93	0.08	0.73	0.08	2008	
0.74	1	0.11	0.85	0.14	2009	الفترة الفرعية
0.61	1	0.1	0.71	0.07	2010	الفترة الفرعية

نسبة إيرادات الدخل على الأفراد/إيرادات ضريبة الدخل	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/إيرادات ضريبة الدخل	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/إيرادات ضريبة الدخل	نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً/إيرادات ضريبة الدخل المقدرة	نسبة إيرادات ضريبة الدخل/الإيرادات المحلية للدولة	السنة	الفترة الفرعية
0.62	0.86	0.09	0.71	0.13	2011	الثانية
0.64	0.85	0.09	0.73	0.06	2012	
0.62	0.87	0.09	0.72	0.09	2013	
0.61	1	0.09	0.7	0.03	2014	الفترة الفرعية الثالثة
0.55	0.9	0.11	0.66	0.28	2015	
0.6	0.87	0.11	0.72	0.03	2016	
0.63	0.87	0.13	0.76	0.03	2017	الفترة الفرعية الرابعة
0.63	0.98	0.01	0.64	0.12	2018	
0.47	0.64	0.15	0.62	0.17	2019	
0.51	0.86	0.19	0.7	0.03	2020	
0.52	0.95	0.2	0.72	0.04	2021	

في هذا الجزء من التحليل تم استخراج قيم الإحصاء الوصفي الأساسية مثل المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير من متغيرات الدراسة وفقاً لجميع فترات الدراسة وكما هو

موضح في الجدول (4-2).

جدول 4-2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وفقاً لجميع فترات الدراسة

أقل قيمة	أكبر قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
%3	%100	%30.3	%23.5	نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة.
%64	%100	%9.2	%92.4	نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة.
%61	%85	%5.4	%69.8	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل.
%1	%20	%5.1	%9.5	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل.

أقل قيمة	أكبر قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
%47	%74	%6.4	%60.2	نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ إيرادات ضريبة الدخل

يشير الجدول (4-2) الى الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة وفقا لجميع فترات الدراسة حيث تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأكبر واقل قيم لكل متغير من المتغيرات التابعة حيث كانت النتائج كما يلي:

1- نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية الفعلية للدولة:

بلغت قيمة المتوسط الحسابي (0.235) بإنحراف معياري (0.303) حيث يتضح من خلال هذه النتيجة أن نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة قد كانت 23.5% ويتضح أيضا من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-2) أن هناك تباينا كبيرا في البيانات وفقا لهذا المتغير إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (30.3%) وكانت أكبر قيمة مسجلة في البيانات (1.00) وأما أقل قيمة قد كانت (0.03).

2- نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعليا / إيرادات ضريبة الدخل المقدر:

كانت قيمة المتوسط الحسابي لمتغير نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعليا / إيرادات ضريبة الدخل المقدر (0.924) بانحراف معياري (0.092) حيث تشير هذه النتيجة إلى ان متوسط نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعليا / إيرادات ضريبة الدخل قد كانت مرتفعة جدا حيث بلغت (92.4%) وبانحراف معياري منخفض (9.2%) ويمكن الاستنتاج من هذه النتيجة الى تحقق كبير لإيرادات ضريبة الدخل الفعلية مقارنة بإيرادات ضريبة الدخل إذ أن أكثر ضريبة الدخل تم تحصيلها خلال الأعوام السابقة، وكانت أكبر قيمة مسجلة في بيانات الدراسة (1.00) وأما أقل قيمة فقد كانت (0.64).

3- نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل:

بلغت قيمة المتوسط الحسابي (0.698) بانحراف معياري (0.054) حيث يتضح من خلال هذه النتيجة ان نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل قد كانت 69.8% ويتضح ايضا من خلال النتائج الواردة في الجدول (4-1) أن هناك تباينا منخفضا في البيانات وفقا لهذا المتغير إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (5.4%) وكانت أكبر قيمة مسجلة في البيانات (0.85) وأما أقل قيمة قد كانت (0.61).

4- نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل:

كانت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.095) بانحراف معياري (0.051) وتشير هذه النتيجة الى ان نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل قد كانت منخفضة في سنوات الدراسة حيث بلغت (9.5%) بانحراف معياري (5.1%) وكانت أكبر قيمة موجودة في البيانات (0.20) بينما تم تسجيل (0.01) كأقل قيمة في البيانات.

5- نسبة إيرادات الدخل على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل

كانت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير (0.602) بانحراف معياري (0.064) وتشير هذه النتيجة الى ان نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل قد كانت متوسطة في سنوات الدراسة حيث بلغت (60.2%) بانحراف معياري (6.4%) وكانت أكبر قيمة موجودة في البيانات (0.74) بينما تم تسجيل (0.47) كأقل قيمة في البيانات.

3.4 اختبار التوزيع الطبيعي

يعتبر اختبار التوزيع الطبيعي من الاختبارات الأساسية التي يجب اجراؤها قبل اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA إذ يعتبر اختبار التباين

الأحادي من الاختبارات البارومترية (المعلمية) والتي بحاجة الى تحقق شرط الاعتدالية او التوزيع الطبيعي في البيانات قبل اجراء الاختبار، ويلاحظ ايضا ان حجم العينة صغير جدا (19) مشاهدة وهذا يؤكد ويعزز اهمية التأكد من التوزيع الطبيعي (Hair et al.,2010)

ان عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي سيؤدي الى تقدير النتائج بشكل غير صحيح لذلك عند عدم توزع البيانات للتوزيع الطبيعي يمكن اجراء اختبارات اللامعلمية او اللابرمترية المقابلة للاختبارات البارومترية ووفقا لاختبار التباين الأحادي المستخدم في اختبار الفرضيات يمكن استخدام اختبار كروسكال والاس (Kruskal–Wallis (Sekaran and Bougie,2016)

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي من خلال إجراء اختبار Shapiro–Wilk وهو أحد اختبارات التوزيع الطبيعي الملائمة لحجم البيانات الصغير جدا إذ يستخدم هذا الاختبار بديلا لاختبار Kolmogorov–Smirnov عندما يكون حجم العينة أصغر من 30 مشاهدة كما هو الحال في هذه الدراسة (Hair et al.,2010).

يمكن الحكم على المتغير بأنه موزع توزيعاً طبيعياً إن كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار Shapiro–Wilk أكبر من مستوى (0.05) وإن كانت أقل من مستوى (0.05) فإنه يمكن القول بأن البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وبالتالي يجب إجراء الاختبارات اللابرمترية.

جدول 3-4: اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار Shapiro–Wilk		المتغير
مستوى الدلالة Sig	قيمة الاختبار	
0.000	0.688	نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة.
0.136	0.924	نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة.
0.001	0.781	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/

اختبار Shapiro-Wilk		المتغير
مستوى الدلالة Sig	قيمة الاختبار	
		إجمالي إيرادات ضريبة الدخل.
0.136	0.924	نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين / إجمالي إيرادات ضريبة الدخل.
0.098	0.917	نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ إجمالي إيرادات ضريبة الدخل

يستعرض الجدول (3-4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة التابعة حيث تم

اجراء اختبار Shapiro-Wilk والبديل لاختبار Kolmogorov-Smirnov حيث تبين ما يلي:

1- كانت قيمة اختبار Shapiro-Wilk للمتغير نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات

المحلية للدولة (0.688) وبلغت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية لهذه القيمة (0.000) اي

ان مستوى الدلالة الاحصائية اقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05)

وبالتالي يمكن الحكم بعدم توزع هذا المتغير للتوزيع الطبيعي ويجب اجراء الاختبارات

اللابرمترية مثل اختبار Kruskal-Wallis.

2- بلغت قيمة اختبار Shapiro-Wilk للمتغير نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً /

إيرادات ضريبة الدخل المقدره (0.924) وبلغت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية لهذه

القيمة (0.136) اي ان مستوى الدلالة الاحصائية أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية

عند مستوى (0.05) وبالتالي يمكن الحكم بتوزيع بيانات هذا المتغير توزيعاً طبيعياً

وبالتالي يمكن اجراء اختبار التباين الأحادي لهذا المتغير.

3- بلغت قيمة اختبار Shapiro-Wilk للمتغير نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/

إيرادات ضريبة الدخل المقدره (0.781) وبلغت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية لهذه

القيمة (0.001) اي ان مستوى الدلالة الاحصائية أصغر من مستوى الدلالة الاحصائية

عند مستوى (0.05) وبالتالي يمكن الحكم بعدم توزيع هذا المتغير توزيعاً طبيعياً ويجب

اجراء الاختبارات اللابرمترية مثل اختبار Kruskal–Wallis.

4- بلغت قيمة اختبار Shapiro–Wilk للمتغير نسبة إيرادات ضريبة الدخل على

المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل المقدرة (0.924) وبلغت قيمة مستوى الدلالة

الاحصائية لهذه القيمة (0.136) اي ان مستوى الدلالة الاحصائية أكبر من مستوى

الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي يمكن الحكم بتوزيع بيانات هذا المتغير

توزيعاً طبيعياً وبالتالي يمكن اجراء اختبار التباين الأحادي لهذا المتغير.

5- بلغت قيمة اختبار Shapiro–Wilk للمتغير نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع

إيرادات ضريبة الدخل (0.917) وبلغت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية لهذه القيمة

(0.098) اي ان مستوى الدلالة الاحصائية أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية عند

مستوى (0.05) وبالتالي يمكن الحكم بتوزيع بيانات هذا المتغير توزيعاً طبيعياً ومن ثم

إجراء اختبار التباين الأحادي لهذا المتغير.

4.4 اختبار الفرضيات

تهدف هذه الدراسة الى اختبار مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية كما هو موضح

سابقاً، ولاختبار هذه الفرضيات تم استخدام مجموعة من الاختبارات والاجراءات الاحصائية كان

على راسها اختبار التباين الأحادي عند تحقق التوزيع الطبيعي للمتغير واختبار Kruskal–Wallis

البديل اللامعلمي لاختبار التباين الأحادي عند عدم تحقق التوزيع الطبيعي في المتغير قيد الدراسة.

1.4.4: اختبار تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة.

الفرضية الرئيسية الأولى H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية

$0.05 \geq \alpha$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية إلى الإيرادات المحلية الفعلية في الموازنة العامة للدولة.

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات

المحلية للدولة وفقاً لكل فترة من فترات قانون ضريبة الدخل.

لمعرفة تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل /

الإيرادات المحلية للدولة تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات

ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة وفقاً لأربعة فترات والتي تمثل:

1- الفترة الفرعية الأولى: قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2003 إلى العام 2008 أي لمدة 6 سنوات.

2- الفترة الفرعية الثانية: قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2009 إلى العام 2013 أي لمدة 5 سنوات.

3- الفترة الفرعية الثالثة: قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2014 إلى العام 2017 أي لمدة 4 سنوات.

4- الفترة الفرعية الرابعة: قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2018 إلى العام 2021 أي لمدة 4 سنوات.

والجدول (4-4) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي وفقاً للفتترات الأربعة.

جدول 4-4: الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل/الإيرادات المحلية للدولة وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المجموعة	المشاهدات (بالسنوات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الفترة الفرعية الأولى	6	0.543	0.389	1.00	0.08
الفترة الفرعية الثانية	5	0.097	0.036	0.14	0.06
الفترة الفرعية الثالثة	4	0.092	0.128	0.17	0.03
الفترة الفرعية الرابعة	4	0.091	0.066	1.00	0.03

يشير الجدول (4-4) إلى الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل إذ تبين أن المجموعة الأعلى من حيث قيمة المتوسط الحسابي كانت الفترة الفرعية الأولى والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 بمتوسط حسابي (0.543) وانحراف معياري (0.389) وتشير هذه النتيجة الى ان تطبيق قانون ضريبة الدخل وفقا لتعديلات العام 2003 قد حققت اعلى عوائد وفقا لنسبة إيرادات ضريبة الدخل/ الايرادات المحلية للدولة، وهذا يعزز اهمية هذا القانون وتعديلاته في تعزيز نسبة إيرادات ضريبة الدخل/ الايرادات المحلية للدولة بينما كانت الفترة الفرعية الرابعة هي الاقل من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 إذ بلغت قيمة المتوسط لهذه المجموعة (0.091) بانحراف معياري (0.066).

ولمعرفة الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بين الفترات الأربعة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis البديل اللامعلمي لاختبار التباين الأحادي لعدم توافق أو خضوع بيانات المتغير مع التوزيع الطبيعي.

جدول 4-5: اختبار Kruskal-Wallis لمعرفة الفروق الاحصائية في نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المجموعة	متوسط الرتب	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية
----------	-------------	---------------	-------------------

0.031	8.903	15.33	الفترة الفرعية الأولى
		9.00	الفترة الفرعية الثانية
		5.25	الفترة الفرعية الثالثة
		8.00	الفترة الفرعية الرابعة

يشير الجدول (4-5) الى نتائج اختبار Kruskal-Wallis لمعرفة الفروق الاحصائية في نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل لمعرفة الفروق بين الفترات الأربعة حيث تبين أن قيمة الاختبار قد بلغت (8.903) عند مستوى دلالة (0.031) اي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى للمجموعة الأكبر وفقا لمتوسط الرتب حيث كانت الفترة الأولى هي الأعلى وفقا لذلك وبالتالي يمكن القول بأن قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 كان الأعلى في زيادة نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة بالمقارنة مع التعديلات الاخرى التي تمت على القانون.

وبالتالي يمكن القول برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية التي تنص " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة" وقبول الفرضية البديلة لها.

2.4.4: اختبار تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة.

الفرضية الرئيسية الثانية HO2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الالتزام الإجمالي لإيرادات ضريبة الدخل.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم إجراء اختبار التباين الأحادي على النحو الآتي:

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً لكل فترة من فترات قانون ضريبة الدخل.

لمعرفة تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً لأربعة فترات والتي تمثل:

1- الفترة الفرعية الأولى: قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 وتم العمل بهذا القانون من عام 2003 إلى العام 2008 بعدد 6 سنوات.

2- الفترة الفرعية الثانية: قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وتم العمل بهذا القانون من عام 2009 إلى العام 2013 بعدد 5 سنوات.

3- الفترة الفرعية الثالثة: قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 وتم العمل بهذا القانون من عام 2014 إلى العام 2017 بعدد 4 سنوات.

4- الفترة الفرعية الرابعة: قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 وتم العمل بهذا القانون من عام 2018 إلى العام 2021 بعدد 4 سنوات.

والجدول (4-6) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي وفقاً للفترات الأربعة.

جدول 4-6: الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المجموعة	المشاهدات (بالسنوات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الفترة الفرعية الأولى	6	0.984	0.027	1.00	0.93
الفترة الفرعية الثانية	5	0.915	0.078	1.00	0.85
الفترة الفرعية الثالثة	4	0.909	0.061	1.00	0.87

المجموعة	المشاهدات (بالسنوات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الفترة الفرعية الرابعة	4	0.859	0.157	0.98	0.64

يشير الجدول (4-6) الى الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل إذ تبين أن المجموعة الأعلى من حيث قيمة المتوسط الحسابي كانت الفترة الفرعية الأولى والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 بمتوسط حسابي (0.984) وانحراف معياري (0.027) بينما كانت الفترة الفرعية الرابعة هي الأقل من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2018 إذ بلغت قيمة المتوسط لهذه المجموعة (0.859) بانحراف معياري (0.157) ولمعرفة الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بين الفترات الأربعة تم استخدام اختبار التباين الأحادي.

جدول 7-4: نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المتغير التابع	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل	بين الفترات	0.040	3	0.013	1.751	0.200
	داخل الفترات	0.114	15	0.008		
	المجموع	0.154	18			

يشير الجدول (4-7) الى نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق نسبة إيرادات ضريبة الدخل المتحققة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدرة وفقاً للتعديلات على قانون ضريبة الدخل حيث تم حساب قيمة F والتي تبين مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية حيث بلغت القيمة (1.751) عند مستوى دلالة احصائية (0.200) اي ان هذا المستوى أكبر من مستوى الدلالة

الاحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في نسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدره تعزى للتعديلات على قانون ضريبة الدخل.

وبالتالي وبناء على نتائج اختبار الفرضية يمكن الحكم على الفرضية بقبول الفرضية الصفرية والتي تنص " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة الالتزام الاجمالي لإيرادات ضريبة الدخل".

3.4.4 اختبار التعديلات على قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الفرعية لضريبة الدخل.

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الفرعية الفعلية لضريبة الدخل.

أولاً: اختبار تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات المساهمة العامة إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل

الفرضية الفرعية الأولى H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات المساهمة العامة إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم إجراء اختبار Kruskal–Wallis على النحو الآتي:

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل وفقاً لكل فترة من فترات قانون ضريبة الدخل.

لمعرفة تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل وفقا لأربعة فترات والتي تمثل:

1- الفترة الفرعية الأولى: قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2003 وتم العمل بهذا القانون من عام 2003 الى العام 2008 بعدد 6 سنوات.

2- الفترة الفرعية الثانية: قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وتم العمل بهذا القانون من عام 2009 الى العام 2013 بعدد 5 سنوات.

3- الفترة الفرعية الثالثة: قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 وتم العمل بهذا القانون من عام 2014 الى العام 2017 بعدد 4 سنوات.

4- الفترة الفرعية الرابعة: قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 وتم العمل بهذا القانون من عام 2018 الى العام 2021 بعدد 4 سنوات.

والجدول (4-8) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي وفقا للفترات الأربعة.

جدول 4-8: الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المجموعة	المشاهدات (بالسنوات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الفترة الفرعية الأولى	6	0.674	0.045	0.73	0.61
الفترة الفرعية الثانية	5	0.742	0.059	0.85	0.71
الفترة الفرعية الثالثة	4	0.708	0.040	0.76	0.66
الفترة الفرعية الرابعة	4	0.668	0.045	0.72	0.62

يشير الجدول (4-8) إلى الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/

إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل إذ تبين أن الفترة الأعلى من حيث

قيمة المتوسط الحسابي كانت الفترة الفرعية الثانية والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 بمتوسط حسابي (0.742) وانحراف معياري (0.059) بينما كانت الفترة الفرعية الرابعة هي الأقل من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2018 إذ بلغت قيمة المتوسط لهذه المجموعة (0.668) بانحراف معياري (0.045)

ولمعرفة الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بين الفترات الأربعة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis البديل للابرمتري لاختبار التباين الأحادي لعدم توزع البيانات لهذا المتغير وفقا للتوزيع الطبيعي.

جدول 9-4: اختبار Kruskal-Wallis لمعرفة الفروق الاحصائية في إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

الدلالة الاحصائية	قيمة الاختبار	متوسط الرتب	المجموعة
0.165	5.096	8.17	الفترة الفرعية الأولى
		14.20	الفترة الفرعية الثانية
		11.00	الفترة الفرعية الثالثة
		6.50	الفترة الفرعية الرابعة

يشير الجدول (9-4) الى نتائج اختبار Kruskal-Wallis لمعرفة الفروق الاحصائية في نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل لمعرفة الفروق بين الفترات الأربعة حيث تبين أن قيمة الاختبار قد بلغت (5.096) عند مستوى دلالة (0.165) أي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتعديلات على قانون ضريبة الدخل وبالتالي فإنه لا يوجد تأثير لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية .

وبناء على نتائج اختبار الفرضيات يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات المساهمة العامة إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية".

ثانيا: اختبار تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل من المستخدمين إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية .

الفرضية الفرعية الثانية H03.2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين إلى إيرادات ضريبة الدخل الفعلية .

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم إجراء اختبار التباين الأحادي على النحو الآتي:

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل وفقا لكل فترة من فترات قانون ضريبة الدخل.

لمعرفة تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل وفقا لأربعة فترات والتي تمثل:

1- الفترة الفرعية الأولى: قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 وتم العمل بهذا

القانون من عام 2003 الى العام 2008 بعدد 6 سنوات.

2- الفترة الفرعية الثانية: قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وتم العمل بهذا القانون من عام 2009 الى العام 2013 بعدد 5 سنوات.

3- الفترة الفرعية الثالثة: قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 وتم العمل بهذا القانون من عام 2014 الى العام 2017 بعدد 4 سنوات.

4- الفترة الفرعية الرابعة: قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 وتم العمل بهذا القانون من عام 2018 الى العام 2021 بعدد 4 سنوات.

والجدول (4-10) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي وفقا للفترات الأربعة.

جدول 4-10: الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المجموعة	المشاهدات (بالسنوات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الفترة الفرعية الأولى	6	0.056	0.035	0.09	0.01
الفترة الفرعية الثانية	5	0.095	0.008	0.11	0.09
الفترة الفرعية الثالثة	4	0.112	0.017	0.13	0.09
الفترة الفرعية الرابعة	4	0.137	0.085	0.20	0.01

يشير الجدول (4-10) الى الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل إذ تبين ان المجموعة الاعلى من حيث قيمة المتوسط الحسابي كانت الفترة الفرعية الرابعة والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 بمتوسط حسابي (0.137) وانحراف معياري (0.085) بينما كانت الفترة الفرعية الأولى هي الاقل من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 إذ بلغت قيمة المتوسط لهذه الفترات (0.056) بانحراف معياري (0.035).

ولمعرفة الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بين الفترات الأربعة تم استخدام اختبار التباين

الأحادي كما هو موضح في الجدول (4-11)

جدول 4-11: نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار فروق نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين إلى إيرادات ضريبة الدخل الفعلية

مستوى الدلالة Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	المتغير التابع
0.067	2.937	0.006	3	0.017	بين الفترات	نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية
		0.002	15	0.029	داخل الفترات	
			18	0.047	المجموع	

يوضح الجدول (4-11) نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق ذات الدلالة الاحصائية

في نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل حيث تم حساب قيمة F والتي بلغت (2.937) عند مستوى دلالة احصائية (0.067) اي ان هذا المستوى أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل تعزى للتعديلات على قانون ضريبة الدخل الفعلية.

وبناء على نتائج اختبار الفرضية تم قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص " لا يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة

إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل"

ثالثا: اختبار تأثير التعديلات على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على الأفراد إلى إجمالي

إيرادات ضريبة الدخل الفعلية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل الفعلية"، تم اجراء اختبار التباين الأحادي على النحو الاتي:

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقا لكل فترة من الفترات قانون ضريبة الدخل الفعلية.

لمعرفة تأثير التعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنسبة إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقا لأربعة فترات والتي تمثل:

1- الفترة الفرعية الأولى: قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2003 الى العام 2008 بعدد 6 سنوات.

2- الفترة الفرعية الثانية: قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2009 الى العام 2013 بعدد 5 سنوات.

3- الفترة الفرعية الثالثة: قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2014 الى العام 2017 بعدد 4 سنوات.

4- الفترة الفرعية الرابعة: قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 وتم العمل بهذا القانون من

عام 2018 الى العام 2021 بعدد 4 سنوات.

والجدول (4-12) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي وفقا للفترات الأربعة.

جدول 12-4: الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

الفترة	المشاهدات (بالسنوات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الفترة الفرعية الأولى	6	0.618	0.054	0.66	0.51
الفترة الفرعية الثانية	5	0.647	0.053	0.74	0.61
الفترة الفرعية الثالثة	4	0.595	0.033	0.63	0.55
الفترة الفرعية الرابعة	4	0.531	0.068	0.63	0.47

يشير الجدول (12-4) الى الإحصاء الوصفي لنسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل إذ تبين ان الفترات الاعلى من حيث قيمة المتوسط الحسابي كانت الفترة الفرعية الثانية والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 بمتوسط حسابي (0.647) وانحراف معياري (0.053) بينما كانت الفترة الفرعية الرابعة هي الاقل من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي تمثل قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2018 إذ بلغت قيمة المتوسط لهذه المجموعة (0.531) بانحراف معياري (0.068) ولمعرفة الدلالة الاحصائية لهذه الفروق بين الفترات الأربعة تم استخدام اختبار التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول (13-4).

جدول 13-4: نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق في نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المتغير التابع	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية	بين الفترات	0.032	3	0.011	3.653	0.037
	داخل الفترات	0.044	15	0.003		
	المجموع	0.075	18			

يوضح الجدول (13-4) نتائج اختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق ذات الدلالة الاحصائية في نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية وفقا للتعديلات على

قانون ضريبة الدخل حيث تم حساب قيمة F والتي كانت (3.653) عند مستوى دلالة احصائية (0.037) أي أن هذا المستوى اقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة احصائية في إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل تعزى للتعديلات على قانون ضريبة الدخل.

وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الأفراد إلى إجمالي إيرادات ضريبة الدخل."

ولمعرفة مصدر الفروق تم اجراء تحليل اختبار المقارنات الثنائية أو البعدية من خلال تحليل شيفية والذي يستخدم لمعرفة الفروق بين كل مجموعتين وبالتالي تحديد مصدر الفرق الاحصائي.

جدول 14-4: نتائج اختبار scheffe لاختبار الفروق البعدية في نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل

المتغير التابع	المتغير المستقل (الفترة)	المتوسط الحسابي	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية	الفترة الفرعية الأولى	0.618	-	-0.029	0.002	0.086
	الفترة الفرعية الثانية	0.647		-	0.051	*0.115
	الفترة الفرعية الثالثة	0.595			-	0.064
	الفترة الفرعية الرابعة	0.531				-

يشير الجدول (14-4) إلى اختبار scheffe للمقارنات البعدية إذ يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (14-4) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين كل من الفترة الفرعية الثانية والفترة الفرعية الرابعة حيث تبين ان الفرق بين المجموعتين قد بلغ (0.115)

كان لصالح الفترة الفرعية الثانية الاعلى في فقيمة المتوسط الحسابي، وبالتالي يمكن القول بوجود تأثير في نسبة إيرادات الدخل على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل وفقا للتعديلات على قانون ضريبة الدخل لصالح الفترة الفرعية الثانية والتي تتعلق بالتعديلات على قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 مقارنة بقانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018.

وبما انه تم قبول الفرضية الفرعية الاولى والفرضية الفرعية الثانية ورفض الفرضية الفرعية الثالثة يمكن قبول الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للتعديلات على قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الفرعية الفعلية لضريبة الدخل إلى الإيرادات الضريبية الفعلية " قبولاً جزئياً.

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

2.5 مناقشة النتائج

3.5 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

يقدم هذا الفصل مناقشة النتائج من خلال استعراض التبريرات العلمية والمحاسبية للنتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات، بالإضافة إلى مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج أهم الدراسات السابقة وأيضا التطرق لأهم التوصيات التي تم التوصل إليها على ضوء نتائج التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج.

2.5 مناقشة النتائج

أولاً: توصلت الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية / الإيرادات المحلية الفعلية للدولة إذ تبين وجود دلالة احصائية للفروق بين الفترات وكان ذلك لصالح قانون ضريبة الدخل رقم 39 لعام 2003 إذ كان له أكبر تأثير على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية / الإيرادات المحلية الفعلية للدولة ولم يكن هناك اي تأثير لكل من قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وقانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014 و قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 على هذه النسبة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن التعديلات الجديدة على قانون ضريبة الدخل قد لعبت دورا سلبيا في زيادة الإيرادات المحلية للدولة وبالتالي كانت الأعوام من 2003-2008 هي الأكثر مدخولا لخزينة الدولة.

وأيضا يمكن القول بأن الأعوام التي تلت القانون الثاني من عام 2008 ولغاية الان قد شهدت الساحة المحلية والإقليمية والدولية الكثير من التحديات مثل الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والتي اثرت سلبا على اعمال الشركات مما أدى إلى انخفاض الدخل بالإضافة الى تعرض المملكة

الأردنية الهاشمية للكثير من الضغوطات لأسباب سياسية مثل الربيع العربي وأزمة اللاجئين والتي أثرت سلباً على إيرادات ضريبة الدخل في الأعوام الماضية.

وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (اللوزي، 2018) ودراسة (النمر، 2021) والتي اكدتا على أهمية وتأثير قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل / الإيرادات المحلية للدولة.

ثانياً: توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدره حيث تم التوصل الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدره، وتعزى هذه النتيجة الى قدرة دائرة ضريبة الدخل على تقدير إيرادات ضريبة الدخل بشكل دقيق إذ كانت جميع النسب المئوية أعلى من 85% في جميع الفترات وهذا يدل على تحصيل الدائرة لأكثر الضرائب المقدره وبشكل فعلي.

أيضا يمكن القول بأن قدرة الدائرة على تحصيل الضرائب مرتفعة للغاية بغض النظر عن تعديلات القوانين المتعلقة بضريبة الدخل وهذا يبرر عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة فعلياً / إيرادات ضريبة الدخل المقدره.

ثالثاً: توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل حيث لم يكن هناك اي فروقا ذات دلالة احصائية بين الفترات التي تمثل تعديلات قانون الضريبة و نسبة إيرادات ضريبة الدخل على الشركات/ إيرادات ضريبة الدخل، ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا بأن دائرة ضريبة الدخل تمتلك القدرة الكافية على تحصيل الضرائب من الشركات وإن هذه النسبة متقاربة مع

تغير القوانين المختلفة، وأيضا يمكن ملاحظة عدم وجود تغيرات جوهرية على قوانين ضريبة الدخل مما يجعل هذه النسب متقاربة مع الزمن إذ إن الشركات التي لن تستطيع سداد ما عليها من ضرائب ستعاني من عدم وجود قوانين مرنة تسمح لها بسداد ضرائبها.

رابعاً: توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل على نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل الفعلية حيث لم يكن هناك اي فروق ذات دلالة احصائية بين الفترات التي تمثل تعديلات قانون الضريبة و نسبة إيرادات ضريبة الدخل الفعلية على المستخدمين/ إيرادات ضريبة الدخل، ويمكن القول بأن سبب عدم وجود هذه الفروق أن رواتب المستخدمين ربما لم تتغير بشكل كبير خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن نسبة إيرادات ضريبة الدخل على المستخدمين الفعلية / إيرادات ضريبة الدخل الفعلية لم تختلف كثيرا خلال فترات الدراسة، وكما يمكن القول بأن رواتب المستخدمين يمكن تحصيل الضريبة عليها بشكل أسرع وأسهل من الضرائب الأخرى وبالتالي فإن ضمان الوصول اليها مرتفع وهذا من شأنه ان يجعل هناك عدم اختلاف بين فترات الدراسة التي تمثل التعديلات على قانون ضريبة الدخل وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (النمر, 2017) ودراسة (الحمدي, 2017)

خامساً: توصلت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتعديلات قانون ضريبة الدخل الفعلية على نسبة إيرادات الدخل الفعلية على الافراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية، وكان هذا التأثير بسبب وجود فروق ذات دلالة احصائية بين تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 و تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018 ، حيث يمكن القول بأن تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 كانت الأفضل بالنسبة لنسبة إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل الفعلية مقارنة مع كل التعديلات الأخرى ويمكن

القول بأن التغيرات الديموغرافية والاقتصادية التي حصلت على الأردن بعد العام 2018 من زيادة في معدلات البطالة ونقص في النمو قد ساهمت في انخفاض مستوى إيرادات الدخل الفعلية على الأفراد/ مجموع إيرادات ضريبة الدخل. وقد اتفقت نتائج الدراسة وبشكل جزئي مع دراسة (مسودة والمفلح، 2014)

3.5 التوصيات

بناء على نتائج التحليل الاحصائي تم وضع التوصيات الآتية:

1. تحديد الأسباب الموجبة للقوانين ذات الطبيعة المالية بشكل دقيق بحيث تستطيع الجهات الحكومية التنفيذية او الرقابية قياس مدى تحقق الاهداف التي قدمت كأسباب موجبة لتعديل القوانين.
2. ان تقوم الجهات المختصة التنفيذية والتشريعية بقياس مدى تحقق الاهداف التي وردت كأسباب موجبة لتعديل القوانين المالية للتأكد من مدى تحقيق هذه القوانين للاهداف التي عدلت من اجلها.
3. توصي الدراسة الباحثين بدراسة اثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل على الجوانب الأخرى مثل التهرب الضريبي، تشجيع الاستثمار و غيرها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابو نصار، محمد (2021) محاسبة الضرائب - ضريبة الدخل ومبيعاتها، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- ابو نصار، محمد واخرون (2003) الضرائب ومحاسبتها، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن.
- حداد، أيمن، وبني رشيد، عمر، (2010) المحاسبة الضريبية"، دار صفاء، عمان، الاردن.
- الحسناوي، أم. (2014) التغير في النسب والشرائح الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق.
- حمد، خالد (2021) اثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة من (1985-2010)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، تم الاطلاع : [الإيرادات الضريبية السودان \(democraticac.de\)](http://democraticac.de)
- الحمدى، نادية (2017) اثر القوانين الضريبية على الإيرادات العامة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.
- حيدرة، خالد (2019) أثر الضريبة العامة على المبيعات في الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية، مجلة الجامعة الوطنية، العدد 10.
- خليل، علي محمد، اللوزي، سليمان احمد (2013) المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الدليمي، جمال (2010) الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- ذياب، تيماء (2019) المالية العامة والضرائب، كلية القانون، جامعة النجاح، فلسطين.
- زيدان، لقاء فنجان ثامر، (2012) دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق لمدة 1995 - 2010 وسبل تفعيلها، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- السامرائي، يسرى مهدي حسن؛ العبيدي، زهره خضر عباس (2013) " تحليل أثر التغيرات في الاسعار الضريبية على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبي العراقي 1995 - 2010 " مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5(10).

صالح، محمد عبد الفتاح (2007) العوامل المساهمة في زيادة حجم العائدات للسلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عرفة، احمد (2021) العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 ودورها في التحصيلات الضريبية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء الخاصة.

العلي، عادل فميح، (2011) المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

العمر، حسين (2002) مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط2، الكويت.

العواد، اسعد محمد علي، (2017) أساسيات المحاسبة الحكومية، دار الكتب موزعون وناشرون، كربلاء، العراق.

القانون الدستور الاردني 2020.

قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم 28 لعام 2009 المؤقت، الجريدة الرسمية.

قانون ضريبة الدخل رقم 34 لعام 2014، الجريدة الرسمية.

قانون ضريبة الدخل رقم 38 لعام 2018، الجريدة الرسمية.

قانون ضريبة الدخل رقم 39 لسنة 2003 وتعديلاته، الجريدة الرسمية.

اللوزي، سليمان (2018) تحليل الموازنة العامة للملكة الأردنية الهاشمية من 2005-2015، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 21(2).

مساعدة، علي (2011) تطوير محاسبة الضرائب على الدخل في الأردن وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية"، أطروحة دكتوراة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

مسودة، سناء نظمي، المفلح، خالد مفلح (2015) " دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردني" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية، 3(2).

النمر، ايمان (2017) أثر التغير في التشريعات الضريبية على الإيرادات الضريبية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.

نور، عبد الناصر واخرون (2016) المحاسبة المالية، دار المسيرة، عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Al-Freijat, S. Y. (2022). Tax Elasticity and Tax Buoyancy in Jordan During the Period (1980-2020)" Analytical Study". **Journal of Positive School Psychology**, 9006-9014.
- Aljundi, D. N. A. (2021) The Effect of The Legislative Amendments on Income Tax Law on The Effectiveness of Tax System in Jordan. **Journal Of Critical Reviews**, 8(1).
- Gale, W. G., & Samwick, A. A. (2014). Effects of income tax changes on economic growth. **Economic Studies**, https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/06/09_Effects_Income_Tax_Changes_Economic_Growth_Gale_Samwick.pdf.
- Gallagher, Marck (2004) **Assessing tax systems using a benchmarking methodology, research paper, fiscal reform in support of liberalization,1250 eye street, suite 1115**, Washington DC,20005.
- Gupta, S. & Lynch, D. (2016) Effects of changes in income tax on a group of corporate income tax collections. **Research journal of the acarian taxation association**, Vol. 38, No. 1, PP. 125-143
- Khan, Aman, Bartley Hildreth, (2002), **Budget Theory in the Public Sector, British Library Cataloguing in Publication Data is available**, Printed in the United States of America.
- Reality and Prospect" Done by UK aid, Jordan (2014). **Tax burden in Jordan, Economic independent watch**, and Identity.
- Rosen, Harvey. S and Gayer, Ted. (2007). **Public Finance** (Eighth ed., Vol. Boston, USA: Mc Grow Hill.
- Szarowská, I. (2014). Personal income taxation in a context of a tax structure. **Procedia Economics and Finance**, 12, 662-669.